- صندوق النقد الدولي: تقرير الراصد المالي:الاقتصاد العالمي يحتاج إلى سياسات ذكية للمالية العامة، اكتوبر 2014.
- كارلو كوتاريلي: آخر أخبار المالية العامة العالمية، مدونة صندوق النقد الدولي، 2011 .
- د. محمد السيد سليم:تطور السياسة الدولية فى القرنين 19و20،دار الفجر للنشر والتوزيع،ط1، 2002.
- منظمة الشفافية الدولية تقرير مدركات الفساد 2016.
- هورست أفهيلد: اقتصاد يغدق فقرا، ترجمة د. عدنان عباس على، عالم المعرفة، ع 335، يناير 2007.
- وزارة المالية:دليل تصنيف الموازنة العامة للدولة في جمهورية مصر العربية وفقا لإحصاءات مالية الحكومة 2001 ، القاهرة، 2016
- وزارة المالية :نتائج استراتيجية إدارة الدين متوسطة الأجل، اكتوبر 2015
- وزارة المالية: التقرير الشهري اكتوبر 2017.

ثانيا: باللغة الانجليزية

-Andrew R. Donaldson:Aspects of the New Public Finance, OECD JOURNAL ON BUDGETING Volume 6 – No. 2 , 2006.

-David N. Hyman: Public Finance: A Contemporary Application of Theory to Policy, Tenth Edition,2011.

International Monetary Fund. " Revised Guidelines for Public Debt Management". Washington, D.C. March 2014

-David Coady and Nan Geng :From Expenditure Consolidation to Expenditure Efficiency: Addressing Public Expenditure Pressures in Lithuania, IMF working paper, December 2015

-Dean Baker: The Upward Redistribution of Income: Are Rents the Story?cber w P 2015.

-Fika El-Refaie: The coordination between Monetray and Fiscal Policies in Egypt, ECES WP54, 2001.

- Inge Kaul &Pedro Conceica : The New Public Finance Responding to Global Challenges

- Joe Doherp: the changing role of the state: the state and the housing markets of Europe, European observatory on home lessenss, nov.2004.

-Karsten Staehr: The Global Financial Crisis and Public Finances in the New EU Countries from Central and Eastern Europe, Bank of Estonia Working Paper Series 2/2010

- Matthias Morgner: Public financial management reforms in developing and postconflict countries, Transparency International,, 16 May 2013 Number: 383

-N. Gregory Mankiw: **Defending the One Percent**, *Journal of Economic Perspectives* June 8, 2013.

-Stefan Niemann & Jurgen von Hagen2008: Coordination of Monetary and Fiscal Policies A Fresh Look at the Issue, Swedish Economic Policy Review 15/

-Tikiri Nimal Herath:Recent Trends of Public Sector and Financial Management in Sri Lanka, SLJDA 2015 (5):

بحث بعنوان

قياس أثر الصناعة بالتركيز علي الصناعات التحويلية علي النمو الاقتصادي في مصر

إعداد

السيد أحمد صادق إسماعيل

مدرس الاقتصاد

معهد طيبة العالي لتكنولوجيا الإدارة والمعلومات

2018

ملخص

يحتل قطاع الصناعة في الوقت الراهن المكانة الأولى بين الأنشطة الاقتصادية، لما لها من أهمية في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، ومن ثم جاءت التنمية الصناعية في مقدمة خطط التنمية الاقتصادية، وذلك لما يحققه من زيادة في عائدات صادرات الدولة والذي له أثر ايجابي في زيادة موارد النقد الأجنبي، وحيث تعاني الدول النامية من انخفاض رؤوس الأموال اللازمة لتمويل برامج التنمية المختلفة.

وعليه فمن الضروري العمل علي تطوير قطاع الصناعة، وتحديث هياكل إنتاجها لكي تتناسب التغيرات العالمية، حيث بدأت التنمية الصناعية في الدول النامية من بداية الستينيات عندما نالت غالبية هذه الدول استقلالها السياسي، وتتمثل مشكلة البحث في السؤال التالي:"هل هناك أثر إيجابي للصناعة عامة والتحويلية خاصة على النمو الاقتصادي في مصر؟". وتتمثل أهداف الدراسة، في التعرف علي أهمية قطاع الصناعات التحويلية في عملية التنمية الاقتصادية في مصر، تحديد مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي في مصر، التعرف علي حصة القطاع الصناعي من إجمالي العمالة في مصر، تحديد مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة في مصر، التعرف علي الأهمية النسبية للقطاعات المكونة للاقتصاد في مصر، معرفة درجة وطبيعة العلاقة بين الصناعة والنمو الاقتصادي في مصر.

كما يستمد هذا البحث أهميته من دراسة أثر الصناعة علي النمو الاقتصادي في مصر، أظهرت تجربة مصر التنموية أهمية البيئة الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية، الضرورة الملحة في إعادة هيكلة قطاع الصادرات الوطنية لتنويع مصادر الدخل خارج الصادرات التقليدية كالنفط، ويسعى البحث إلى اختبار صحة الفرضية القائلة: بأن هناك أثر إيجابي للصناعة عامة والصناعة التحويلية خاصة علي النمو الاقتصادي في مصر.

واتضح من نتائج التحليل الاحصائي عدم صحة هذه الفرضية فيما يتعلق بالصناعة عامة، وصحتها فيما يتعلق بالصناعات التحويلية، كما أوصت الدراسة بضرورة تحقيق الاستقرار السياسي بالبلاد كخطوة أولية وضرورية، محاولة الاستفادة من الميزة النسبية للصناعات التحويلة التي تقوم أساساً علي استخدام الموارد المحلية، مما يشكل حافزاً لرؤس الأموال الأجنبية للمشاركة في هذه المشروعات، فضلاً علي تحقيق التكامل الأمامي والخلفي بين الصناعات المحلية.

Abstract

The industrial sector is currently at the forefront of economic activities because of its importance in increasing economic growth rates. Thus, industrial development is at the forefront of the economic development plans because of the increase in the revenues of the country's exports which has a positive effect on increasing the cash resources And where developing countries suffer from a decline in the capital needed to finance various development programs.

Industrial development began in the developing countries from the early 1960s, when the majority of these countries gained political independence. The problem of research is: "Is there a positive impact for the general and transformational industry? Especially on economic growth in Egypt? " The objectives of the study are to identify the importance of the manufacturing sector in the economic development process in Egypt, to determine the contribution of the industrial sector to the GDP in Egypt, to identify the share of the industrial sector in the total labor force in Egypt, The relative importance of the constituent sectors of the economy in Egypt, the degree and nature of the relationship between industry and economic growth in Egypt.

This study is also important in examining the impact of industry on economic growth in Egypt. Egypt's development experience has shown the importance of the international environment in achieving economic development, the urgent need to restructure the national export sector to diversify sources of income outside conventional exports such as oil. : That there is a positive impact for the general industry and manufacturing industry, especially on economic growth in Egypt. The results of the statistical analysis revealed the incorrectness of this hypothesis regarding the industry in general and its validity regarding the manufacturing industries. The study also recommended the necessity of achieving political stability in the country as an initial and necessary step. It is an attempt to benefit from the comparative advantage of the diversion industries, To head foreign funds to participate in these projects, as well as to achieve the front and back integration between local industries.

١ – مقدمة:

يحتل قطاع الصناعة في الوقت الراهن المكانة الأولي بين الأنشطة الاقتصادية، لما لها من أهمية في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، ومن ثم جاءت التنمية الصناعية في مقدمة خطط التنمية الاقتصادية بل وعلي رأسها، وذلك لما يحققه قطاع الصناعة من زيادة في معدلات النمو الاقتصادي، وكذلك زيادة عائدات صادرات الدولة الذي له أثر ايجابي علي ميزان المدفوعات وزيادة موارد النقد الأجنبي[١].

وتعاني الدول النامية من انخفاض في مستويات الدخول، وبالتالي انخفاض في معدلات الاستهلاك، وعلي ذلك فإن أي زيادة في الدخول يترتب عليها زيادة كبيرة في الانفاق الاستهلاكي، وخاصة علي المواد الغذائية، مما يتطلب نمو قطاع الصناعة والذي سيتبعه نموا مضطرداً في القطاعات الاقتصادية الأخري[٢].

وشهدت اقتصاديات الدول النامية بصفة عامة والاقتصاد المصري بصفة خاصة تحولات جوهرية فى توجهات السياسات الاقتصادية فى ظل تكوين التكتلات الاقتصادية وتسارع الدول للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وظهور العولمة وخصخصة المشروعات العامة وتحول أنظار تلك الدول من رفضها للاستثمار الأجنبى المباشر إلى تشجيعه ومنح مزايا وحوافز لتدفقه وجاء، وكان من أبرز مظاهر هذا التحول العمل على زيادة درجات الانفتاح الاقتصادي وتعميق مستويات الاندماج مع الاقتصاد العالمى[٣].

وساعد هذا الإنفتاح على زيادة التصنيع في البلد المضيف وانشاء الصناعات الحديثة ونمو الدخل ودفع عجلة التنمية من خلال زيادة الصادرات، كما أدي إلى زيادة الإنتاج وتطوير ونقل التكنولوجيا لزيادة الإنتاج في البلد المضيف ككل[٤].

وتعددت تجارب التصنيع في الدول المتخلفة وتباينت بتباين المناهج الاقتصادية والسياسية لتلك الدول تماشيا وظروفها الاجتماعية .فمن تجارب قائمة على تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بإقامة مؤسسات كبرى، إلى تجارب قامت على حرية السوق والقطاع الخاص، وقد كان للظروف الداخلية الخاصة بكل بلد والخارجية آثارا إيجابية وسلبية على هذه التجارب، مما أدى إلى فشل العديد منها، إلا أن هذا لم يمنع من وجود العديد من التجارب الايجابية [٥].

٢ – مشكلة البحث:

استطاع الاستعمار أثناء الحقبة الاستعمارية للدول النامية تحويل هذه الدول إلي دول زراعية ومنتجة للمواد الأولية التي يحتاج لها في صناعته هذا من جانب، ومن جانب أخر تحويل هذه الدول إلي دول مستهلكة لمنتجاته الصناعية، وحارب إنشاء أي صناعة محلية بشتي الطرق.

ولكن كثير من هذه الدول استطاعت الفكاك من ذلك ومنها كوريا الجنوبية، ومن ذلك بتبني استراتيجية تنموية قائمة علي الصناعة للاحلال محل الواردات وزيادة الصادرات [٦].

وعليه تتمثل مشكلة البحث في محاولة الاجابة على السؤال التالى:

"هل هناك أثر إيجابي للصناعة عامة والصناعة التحويلية خاصة علي النمو الاقتصادي في مصر؟"

---

(١)مدحت محمد العقاد، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، (جامعة الزقازيق: كلية التجارة، ٢٠٠٦)، ص ١٧١.

(٢)عبد الرحمن ناصر سعدون، افريقيا التمويل والتنمية، (ليبيا: سبها، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، الهيئة العامة للبحث العلمي، ١٩٩٣)، ص ٤٤.

(3)Uncted,.Transnational Corporations and Export Competiveness overview, New york and Geneva,World Investment Report,2002.

(4)Salem |Ahmed M Abdulla Alfergani,' An Empirical Analysis of Libyan Business Environment and foreign direct investment', Athesis submitted for the Degree of Doctor of philosophy (phD) 2010 p.3.

(٥) محمد زوزي، تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر : دراسة حالة ولاية غرداية، رسالة دكتوراه، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ٢٠١٠)، ص ٧.

(٦) محمود عثمان علي، العلاقات الاقتصادية الدولية والتمويا، الدولي، (عمان: دار الأرقم، ٢٠١١)، ص ٥٩.

٣ - أهداف الدراسة:

إن من أهم الأهداف الاقتصادية لأي دولة هو محاولة تثبيت أقدامها في مواجهة المنافسة مع الدول الأخري، فمنها من حاول عمل إكتفاء ذاتى وتجويد منتجاتها لمواجهة المنتجات الأخرى للدول التي تتنافس معها، وذلك لزيادة الصادرات، ومن ثم تتمثل أهداف الدراسة، في الأتي:

أ- التعرف علي أهمية قطاع الصناعات التحويلية في عملية التنمية الاقتصادية في مصر.

ج- تحديد مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي في مصر.

د- التعرف علي حصة القطاع الصناعي من إجمالي العمالة في مصر

هـ- تحديد مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة في مصر.

و- التعرف علي الأهمية النسبية للقطاعات المكونة للاقتصاد في مصر.

ز- معرفة درجة وطبيعة العلاقة بين الصناعة والنمو الاقتصادي في مصر.

ح- التعرف على أهم محددات النمو الاقتصادي في مصر.

٤ - أهمية البحث: يستمد هذا البحث أهميته من الأتي:

أ- دراسة أثر الصناعة علي النمو الاقتصادي في مصر.

ب- أظهرت تجربة مصر التنموية أهمية البيئة الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

د- تعالج التكنولوجيا المتقدمة الكثير من المشكلات الاقتصادية خاصة فى الدول النامية، نظراً لافتقار معظم تلك الدول إلى التكنولوجيا المتقدمة والتي تؤدي الي زيادة الانتاج وخفض التكاليف، مما ينعكس على زيادة الناتج المحلى الاجمالى ورفع معدلات التنمية الاقتصادية.

هـ- الضرورة الملحة في إعادة هيكلة قطاع الصادرات الوطنية لتنويع مصادر الدخل خارج الصادرات التقليدية كالنفط، باعتباره طاقة زائلة تخضع للتقلبات الدولية.

و- إظهار محاولة الدول النامية في وضع سياسة تكنولوجية تهدف إلي تحقيق التقدم التكنولوجي والخروج من حالة التخلف والتبعية التي تعيشها وعلي الأخص التبعية التكنولوجية.

٥ - فروض البحث: يسعى البحث إلى اختبار صحة الفرضية التالية:

هناك أثر إيجابي للصناعة عامة والصناعة التحويلية خاصة علي النمو الاقتصادي في مصر.

٦ - حدود البحث:

أ- الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على مصر.

ب- الحدود الزمانية: تتناول هذه الدراسة الفترة من ١٩٩٠ حتى ٢٠١٦.

٧- منهج البحث: انقسم منهج البحث إلى:

أ- الشق النظرى: استخدم الباحث الأسلوب الاستقرائى الذى يتم من خلال الاستعانة بمجموعة من المراجع العربية والأجنبية، كما تم استخدام الأسلوب التحليلى من خلال تحليل البيانات محل الدراسة عن علاقة الصناعة وتطورها ببعض المتغيرات الاقتصادية، مثل: النمو الاقتصادى، وناتج القطاع الصناعي، والإدخار المحلي، والتكوين الرأسمالي، ...إلخ.

ب-الشق التطبيقى: تم استخدام الأساليب الكمية لتقدير العلاقة بين قطاع الصناعة عامة والصناعات التحويلية خاصة وبين النمو الاقتصادي، باستخدام البرنامج الاحصائى spss.

$$Y = a_0 + a_1X_1 + a_2X_2 + a_3X_3 + a_4X_4 + a_5X_5 + a_6X_6 + a_7X_7 + a_8X_8 + \ldots\ldots A_nX_n$$

١٠ - خطة البحث: تم تناول هذا البحث من خلال المحاور التالية:

- التحليل الاقتصادي لدور الصناعة في التنمية الاقتصادية في مصر.
- التحليل الاقتصادي لدور الصناعات التحويلية في التنمية الاقتصادية في مصر.
- قياس أثر الصناعة عامة والصناعة التحويلية خاصة علي النمو الاقتصادي في مصر.

المحور الأول

التحليل الاقتصادي لدور الصناعة في التنمية الاقتصادية في مصر

يعد تحقيق معدل نمو اقتصادى مرتفع مطلبا حيويا لمراجعة ما يسمى بمشكلة التخلف الاقتصادى، فقد ركزت النظريات التقليدية للنمو الاقتصادى ونظريات التنمية على الأهمية الكبرى للتراكم الرأسمالى المادي ودوره فى إحداث النمو والتنمية(١).

ومن ثم فقد اهتمت الدول بالأنشطة الاقتصادية المختلفة من أجل تحقيق هذا المطلب وهو التراكم الرأسمالى ولكنها تجاهلت أن معدل النمو الاقتصادى يرتبط إرتباطا وثيقا بمعدل نمو الاستثمار، فكلما تحسن معدل الاستثمار أدى ذلك إلى تحسن الأداء الاقتصادى لأنه سيؤدى إلى زيادة معدل التوظيف ومن ثم زيادة معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى، والذى ينعكس بالإيجاب على زيادة معدل دخول الأفراد، وهو المقياس الرئيسى للنمو الاقتصادى، كما أنه شرط ضروري لتحقيق العدالة الاجتماعية ولكنه ليس كافيا، بل يستلزم ذلك إتخاذ تدابير أخرى قد تكون مؤثرة فى النمو أو مصاحبة أو مكملة له.

وتعتبر المنافع الناتجة عن استخدام تطبيقات التكنولوجيا المتقدمة فى القطاعات الاقتصادية المختلف ومنها الصناعة كبيرة، حيث يخلق التوسع فى استخدامها آثارا خارجية إيجابية، بمعنى أن المنافع التى تعود على مستخدميها تزيد بمعدل أكبر من التوسع فيها(٢).

وعليه سيتم تناول هذا المحور من خلال النقاط التالية:

- مفهوم الصناعة وأهم مزاياها.
- تحليل الأهمية الاقتصادية للصناعة وصادراتها فى مصر.
- تحليل الأهمية الاقتصادية لقطاع الصناعة والزراعة والخدمات فى مصر.
- تحليل أثر السياسة النقدية على قطاع الصناعة في مصر.

١- مفهوم الصناعة وأهم مزاياها:

١-١- مفهوم الصناعة:

تعرف الصناعة بأنها: استخدام العمل الإنسانى فى إحداث تحول ميكانيكى وكيميائى للمواد إلى منتجات جديدة، سواء تم الإنتاج فى مصنع أو فى منزل، أو كان هذا الإنتاج متعلقا باستخراج وتنقية خامات معدنية أو مواد خام توجد فى الطبيعة على هيئة صلبة أو سائلة(٣).

وبهذا المفهوم يمكن تقسيم الصناعة إلى ثلاثة أنواع، هى:

الأولى: الصناعات الاستخراجية:

تهتم هذه الصناعة باستخراج المعادن ومواد الخام من باطن الأرض، والتى توجد فى الطبيعة على هيئة صلبة أو سائلة أو غازية، ومن المناجم الجوفية أو السطحية والمحاجر وأبار البترول شاملة كل العمليات المتعلقة بمعالجة هذه الخامات مثل التكسير والطحن والغسيل والتنظيف والتصنيف كما يدخل ضمن نشاط هذه الصناعة أعمال البحث والتنقيب عن خامات المعادن(٤).

---

(١) منى القاسم، التلوث والتنمية الاقتصادية، (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٩٩)، ص ١٥.

(٢)Omneia Helmy (June 2009). "ICT Services without Borders: An Opportunity for Egypt ?" ECES. Working Paper No. 150. p.3.

(٣)رأفت شفيق بسادة، إدارة التنمية فى دولة الكويت، الندوة الثانية للإدارة العليا عن الإدارة الكويتية فى مواجهة الثمانينات، الكويت ٢١-٢٤ ديسمبر ١٩٧٥، ص ١٥.

(٤)رأفت شفيق بسادة، مستقبل الصناعة ر مية التصنيع، مذكرة خارجية رقم ١٣٣٧، ص ٥.

الثانية: الصناعات التحويلية:
تعرف بأنها التحول الميكانيكى أو الكيميائى للمواد العضوية أو غير العضوية الى منتجات جديدة، سواء تم هذا التحول آليا أو يدويا، أو تم الصنع فى المصنع أو فى منزل المشتغل.

الثالثة: الصناعات المساعدة:
وتختص بالأنشطة الصناعية اللازمة لتسهيل إتمام العمليات التى تقوم بها الصناعات الاستخراجية والتحويلية، فلا شك أن صناعة توليد الكهرباء عنصر هام لعمليات التحول الميكانيكى والكهربائى للمواد، وكذلك تمثل صناعة الكهرباء عنصرا هاما فى إمداد الصناعات الاستخراجية بالطاقة اللازمة لعمليات تكسير وتنظيف وتصنيف المواد الخام المستخرجة من المناجم والمحاجر، وبالمثل ينطبق هذا على صناعة الغاز والمياه التى يتم استخراجها عن طريق الأبار الأرتوازية، أو يتم تقنينها من مصادرها الطبيعية مثل الأنهار والبحيرات، أو يتم معالجتها لتصبح صالحة لاستخدام معين كما فى حالة تحلية مياه البحار المالحة[1].

١-٢-١- أهم المزايا الاقتصادية للصناعة:
ويترتب على ذلك مجموعة من **الإيجابيات**، تتمثل في **الأتي**[2]:
أ- زيادة الدخل الصناعي وبالتالي الدخل القوي ككل.
ب- استيعاب فائض العمالة بالقطاع الزراعي.
ج- خلق هيكل إنتاجي وهيكل صادرات أكثر تنوعاً.
د- الآثار الإيجابية على بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى لما تتمتع به الصناعة من علاقات وروابط أمامية وخلفية قوية.
هـ-زيادة إنتاجية العمل لأن القطاع الصناعي يتصف بإرتفاع إنتاجيته لاستخدامه التقنية الحديثة.

٢- تحليل الأهمية الاقتصادية للصناعة وصادراتها فى مصر:
واجهت مصر مجموعة من التحديات الاقتصادية بعد ثورة يناير ٢٠١١، **أهمها**[3]:
أ- زيادة المطالب الفئوية الملحة، وتراجع السياحة والاستثمارات الأجنبية، وتوقف العديد من الأنشطة الاقتصادية بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي والأمني، مما أدي إلي ارتفاع أسعار المواد الغذائية وأسعار الوقود وزيادة الانفاق العام.
ب- تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي لمنطقة اليورو، وما صاحبها من **الأتي**:
- تراجع الطلب الخارجي علي صادرات دول الربيع العربي.
- تراجع نشاط أسواق المال في دول الربيع العربي بسبب تراجع التعاملات الأجنبية والمحلية.
- تراجع المساعدات الخارجية المقدمة لدول الربيع العربي للخروج من أزمتها الاقتصادية.

ويبين الجدول التالي الأهمية الاقتصادية للصناعة وصادراتها في مصر:

---

(١) رأفت شفيق بساده – مفهوم التخطيط الصناعى– معهد التخطيط القومى مذكرة داخلية رقم ٢٦٣ يوليو ١٩٧٢، ص ١١.

(٢) Omneia Helmy (June 2009), "ICT Services without Borders: An Opportunity for Egypt ?" ECES, Working Paper No. 150, p.

(٣) البنك الأهلي، النشرة الاقتصادية، ٢٠١٢، ص ص ٧٤-٧٥.

جدول (١): تحليل الأهمية الاقتصادية للصناعة وصادراتها فى مصر خلال (١٩٩٠-٢٠١٦)

السنة	إجمالي الناتج المحلي $ مليار	معدل نمو الناتج المحلي %	إجمالي العاملين مليون	الصادرات السلعية $ مليار	الصادرات السلعية والخدمية $ مليار	صادرات الخدمات مليار دولار	صادرات السلع المصنعة			العاملون في الصناعة		العاملون في الزراعة		العاملون في الخدمات	
							القيمة مليار دولار	% من صادرات السلع	% من صادرات السلع والخدمات	عدد مليون	% من إجمالي العاملين	عدد مليون	% من إجمالي العاملين	عدد مليون	% من إجمالي العاملين
١٩٩٠	٤٣.١	٥.٧	١٤.٣	٣.٩	٨.٦	٤.٧	١.٧	٤٢.٥	١٩.٨	٣.٤	٢٤	٤.٦	٣٢	٦.٣	٤١
١٩٩١	٣٧.٠	١.١	١٤.٦	٤.٢	١٠.٣	٦.١	١.٣	٣٠.٧	١٢.٦	٣.٧	٢٥	٤.٦	٣١.٥	٦.٤	٤٣.٥
١٩٩٢	٤١.٩	٤.٤	١٥.١	٣.٧	١١.٩	٨.٢	١.٣	٣٥.٣	١٠.٩	٣.٢	٢١.٢	٥.٨	٣٨.١	٦.١	٤٠.٧
١٩٩٣	٤٦.٦	٢.٩	١٥.٢	٣.٥	١٢.٠	٨.٥	١.٢	٣٢.٩	١٠.٠	٣.٤	٢٢.١	٥.٥	٣٥.٩	٦.٤	٤٢
١٩٩٤	٥١.٩	١.٠	١٥.٩	٤.٠	١١.٧	٧.٧	١.٦	٣٩.٣	١٣.٧	٣.٥	٢١.٩	٥.٧	٣٥.٩	٦.٧	٤٢.٢
١٩٩٥	٦٠.٢	٤.٦	١٥.٩	٤.٧	١٣.٦	٨.٩	١.٩	٤٠.٤	١٤.٠	٣.٦	٢٢.٤	٥.٥	٣٤.٧	٦.٨	٤٢.٩
١٩٩٦	٦٧.٦	٥.٠	١٦.٦	٤.٨	١٤.٠	٩.٢	١.٥	٣١.٦	١٠.٧	٤.٠	٢٢.٩	٥.٤	٣٢.٨	٧.٢	٤٣.٣
١٩٩٧	٧٨.٤	٥.٥	١٦.٩	٥.٥	١٤.٨	٩.٣	٢.٢	٤٠.٣	١٤.٩	٣.٨	٢٢.٤	٥.٣	٣١.٤	٧.٨	٤٦.٢
١٩٩٨	٨٤.٨	٤.٠	١٧.٣	٤.٤	١٣.٨	٩.٤	١.٩	٤٤.١	١٣.٨	٣.٩	٢٢.٣	٥.٢	٢٩.٨	٨.٣	٤٧.٩
١٩٩٩	٩٠.٧	٦.١	١٨.٤	٥.٢	١٣.٧	٨.٥	١.٩	٣٧.١	١٣.٩	٤.٢	٢٢.٦	٥.٢	٢٨.٧	٩.٠	٤٨.٧
٢٠٠٠	٩٩.٨	٥.٤	١٨.٦	٧.١	١٦.٢	٩.١	٢.٧	٣٨.٤	١٦.٧	٤.٠	٢١.٣	٥.٥	٢٩.٧	٩.١	٤٩
٢٠٠١	٩٧.٦	٣.٥	١٨.٩	٧.٠	١٧.١	١٠.١	٢.٣	٣٣.٧	١٣.٥	٤.٠	٢١.٣	٥.٤	٢٨.٦	٩.٥	٥٠.١
٢٠٠٢	٨٧.٩	٢.٤	١٩.١	٧.١	١٦.١	٩.٠	٢.٥	٣٥.٤	١٥.٥	٣.٩	٢٠.٦	٥.٣	٢٧.٥	٩.٩	٥١.٩
٢٠٠٣	٨٢.٩	٣.٢	١٩.٦	٩.٠	١٨.١	٩.١	٢.٨	٣١.٠	١٥.٥	٣.٩	١٩.٨	٥.٩	٢٩.٩	٩.٩	٥٠.٣
٢٠٠٤	٧٨.٨	٤.١	٢٠.٦	١٢.٣	٢٢.٣	١٠.٠	٣.٨	٣٠.٥	١٧.٠	٤.١	٢٠	٦.٦	٣١.٨	٩.٩	٤٨.٢
٢٠٠٥	٨٩.٧	٤.٥	٢١.٢	١٦.١	٢٧.٢	١١.١	٤.٤	٢٣.٦	١٤.٠	٤.٥	٢١.٤	٦.٦	٣٠.٩	١٠.١	٤٧.٧
٢٠٠٦	١٠٧.٥	٦.٩	٢٢.٠	٢٠.٥	٣٢.٢	١١.٧	٤.٤	٢١.٢	١٣.٧	٤.٩	٢٢.١	٦.٩	٣١.٣	١٠.٢	٤٦.٦
٢٠٠٧	١٣٠.٥	٧.١	٢٣.٥	٢٤.٥	٣٩.٥	١٥.٠	٤.٦	١٨.٨	١١.٦	٥.٢	٢٢.٢	٧.٤	٣١.٧	١٠.٨	٤٦.١
٢٠٠٨	١٦٢.٨	٧.٢	٢٤.٢	٢٩.٨	٥٣.٨	١٠.٩	٢٤.٠	٢٦.٥	٢٠.٣	٥.٦	٢٣	٧.٦	٣١.٦	١١.٠	٤٥.٤
٢٠٠٩	١٨٩.٠	٤.٧	٢٤.٨	٢٣.١	٤٧.٢	١٠.١	٢٤.١	٤٣.٨	٢١.٤	٥.٩	٢٣.٧	٧.٤	٢٩.٩	١١.٥	٤٦.٤
٢٠١٠	٢١٨.٩	٥.١	٢٥.٦	٢٥.٠	٤٦.٧	٢١.٧	١٠.٩	٤٣.٤	٢٣.٣	٦.٦	٢٥.٩	٧.٤	٢٨.٨	١١.٦	٤٥.٣
٢٠١١	٢٣٦.٠	١.٨	٢٥.١	٢٧.٩	٤٨.٥	٢٠.٦	١٢.٦	٤٥.١	٢٦.٠	٥.٩	٢٣.٥	٧.٤	٢٩.٣	١١.٨	٤٧.٢
٢٠١٢	٢٧٩.٤	٢.٢	٢٥.٤	٢٦.٨	٤٥.٨	١٩.٠	١٢.٢	٤٥.٥	٢٦.٦	٦.٣	٢٤.٩	٦.٩	٢٧.١	١٢.٢	٤٨
٢٠١٣	٢٨٨.٦	٢.٢	٢٥.٩	٢٦.٥	٤٩.١	٢٢.٦	١٢.٩	٤٨.٧	٢٦.٣	٦.٢	٢٤.١	٧.٣	٢٨	١٢.٤	٤٧.٩
٢٠١٤	٣٠٥.٥	٢.٩	٢٦.٠	٢٥.٢	٤٣.٥	١٨.٣	١٣.٠	٥١.٥	٢٩.٩	٦.٣	٢٤.٤	٧.٢	٢٧.٥	١٢.٥	٤٨.١
٢٠١٥	٣٣٢.٧	٤.٤	٢٦.٢	١٩.٠	٤٣.٩	٢٤.٩	١٠.١	٥٢.٩	٢٣.٠	٦.٦	٢٥.١	٦.٨	٢٥.٨	١٢.٩	٤٩.١
٢٠١٦	٣٣٢.٨	٤.٣	٢٦.٨	٢٠.٠	٢٤.٤	١٤.٤	١٠.٨	٥٣.٩	٣١.٤	٦.٧	٢٥.١	٦.٩	٢٥.٦	١٣.٢	٤٩.٣
المتوسط	١٣٧.٩	٤.٣	٢٠.٥	١٣.٧	٢٦.٩	١٣.١	٥.٤	٣٨.٠	١٧.٨	٤.٧	٢٢.٨	٦.٢	٣٠.٦	٩.٦	٤٦.٦
حد أدنى	٣٧.٠	١.١	١٤.٣	٣.٥	٨.٦	٤.٧	١.٢	١٨.٨	١٠.٠	٣.٢	١٩.٨	٤.٦	٢٥.٦	٦.٢	٤٠.٧
حد أعلى	٣٣٢.٨	٧.٢	٢٦.٨	٢٩.٨	٥٣.٨	٢٤.٩	١٣.٠	٥٣.٩	٣١.٤	٦.٧	٢٥.٩	٧.٦	٣٨.١	١٣.٢	٥١.٩

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد علي احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

ويتضح من الجدول السابق، الآتي:

أ- بالنسبة للناتج المحلى الاجمالى:

يتضح أن متوسط إجمالي الناتج المحلى خلال الفترة بلغ نحو ١٣٧.٩ مليار دولار بحد أدنى ٣٧ مليار دولار عام ١٩٩١ وبحد أقصى ٣٣٢.٨ مليار دولار عام ٢٠١٦.

ب- معدل نمو إجمالي الناتج المحلي:

يتضح أن متوسط معدل نمو إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة بلغ نحو ٤.٣% بحد أدنى ١.١% في عام ١٩٩١ وبحد أقصى ٧.٢% في عام ٢٠٠٨.

كما يلاحظ أن معدل نمو إجمالي الناتج المحلي قد تأثر بالأزمات المالية، فعلي سبيل المثال في عام ٢٠٠٩ تراجع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي من ٧.٢% في عام ٢٠٠٨ الي ٤.٧% في عام ٢٠٠٩ متأثرا بالأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨.

ج- إجمالي الصادرات السلعية:

يتضح أن متوسط إجمالي الصادرات السلعية خلال الفترة بلغ نحو ١٣.٧ مليار دولار بحد أدنى ٣.٥ مليار دولار عام ١٩٩٣ وبحد أقصى نحو ٢٩.٨ مليار دولار عام ٢٠٠٨.

كما يلاحظ أن إجمالي الصادرات السلعية قد تأثر بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والمحلية ففي عام ٢٠٠٩: تراجع إجمالي الصادرات السلعية من ٢٩.٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ الي ٢٣.١ مليار دولار عام ٢٠٠٩ متأثرا بالأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨.

د- إجمالي الصادرات السلعية والخدمية:

يتضح أن متوسط إجمالي الصادرات خلال الفترة بلغ نحو ٢٦.٩ مليار دولار بحد أدني ٨.٦ مليار دولار عام ١٩٩٠ وبحد أقصى نحو ٥٣.٨ مليار دولار عام ٢٠٠٨.

كما يلاحظ أن إجمالي الصادرات قد تأثر بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والمحلية ففي عام ٢٠٠٩: تراجع اجمالي الصادرات من ٥٣.٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ إلي ٤٧.٢ مليار دولار عام ٢٠٠٩ متأثرا بالأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨.

هـ- إجمالي الصادرات الخدمية:

يتضح أن متوسط إجمالي الصادرات الخدمية خلال الفترة بلغ نحو ١٣.١ مليار دولار بحد أدنى ٤.٧ مليار دولار عام ١٩٩٠ وبحد أقصى نحو ٢٤.٩ مليار دولار عام ٢٠١٥.

كما يلاحظ أن إجمالي الصادرات الخدمية قد تأثر بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والمحلية ففي عام ٢٠٠٢ تراجع إجمالي الصادرات الخدمية من ١٠.١مليار دولار في عام ٢٠٠١ الي ٩ مليار دولار عام ٢٠٠٢ متأثرة بأحداث (١١) سبتمبر عام ٢٠٠١.

و- إجمالي الصادرات السلعية المصنعة:

يتضح أن متوسط إجمالي الصادرات السلعية المصنعة خلال الفترة بلغ نحو ٥.٤ مليار دولار بحد أدنى ١.٢مليار دولار عام ١٩٩٣ وبحد أقصى نحو ١٣ مليار دولار عام ٢٠١٤.

كما يلاحظ أن إجمالي الصادرات السلعية المصنعة قد تأثر بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والمحلية، ففي ٢٠٠٩ تراجع إجمالي الصادرات السلعية المصنعة من ١٠.٩ مليار دولار عام ٢٠٠٨الي ١٠.١ مليار دولار عام ٢٠٠٩ متأثرا بالأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨.

ز- نسبة الصادرات السلعية المصنعة الي إجمالي الصادرات السلعية:

يتضح أن متوسط نسبة الصادرات السلعية المصنعة الي إجمالي الصادرات السلعية خلال الفترة بلغ نحو ٣٨% بحد أدنى ١٨.٨% عام ٢٠٠٧ وبحد أقصى نحو ٥٣.٩% في عام ٢٠١٦.

كما يلاحظ أن نسبة الصادرات السلعية المصنعة لإجمالي الصادرات السلعية قد تأثر بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والمحلية، ففي عام ٢٠٠١: تراجعت نسبة الصادرات السلعية المصنعة لإجمالي الصادرات السلعية من ٣٨.٤% عام ٢٠٠٠ الي ٣٢.٧% عام ٢٠٠١ متأثرة بأحداث (١١) سبتمبر عام ٢٠٠١.

ح- نسبة الصادرات السلعية المصنعة إلي إجمالي الصادرات السلعية والخدمية:

يتضح أن متوسط نسبة الصادرات السلعية المصنعة الي إجمالي الصادرات السلعية والخدمية بلغ نحو ١٧.٨% بحد أدنى ١٠% عام ١٩٩٣ وبحد أقصى نحو ٣١.٤% في عام ٢٠١٦.

كما يلاحظ أن نسبة الصادرات السلعية المصنعة لإجمالي الصادرات السلعية والخدمية قد تأثر بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والمحلية، ففي عام ٢٠٠١ تراجعت نسبة الصادرات السلعية المصنعة لإجمالي الصادرات السلعية والخدمية من ١٦.٧% عام ٢٠٠٠ الي ١٣.٥% عام ٢٠٠١ متأثرة بأحداث (١١) سبتمبر عام ٢٠٠١.

ط- العاملون في قطاع الصناعة:

تشكل نسبة العاملين في قطاع الصناعة إلي إجمالي العاملين في مصر المرتبة الثالثة والأخيرة بمتوسط بلغ ٢٢.٨%، وبحد لأدني ١٩.٨% عام ٢٠٠٣، وبحد أقصي ٢٥.٩% عام ٢٠١٠.

كما يلاحظ أن نسبة العاملين في قطاع الصناعة إلي إجمالي العاملين قد تأثر بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والمحلية، ففي عام ٢٠١٣ تراجعت نسبة العاملين في قطاع الصناعة الي إجمالي العاملين من ٢٤.٩% في عام ٢٠١٢ الي ٢٤.١% في عام ٢٠١٣ متأثراً بأحداث يناير ٢٠١١.

ط- العاملون في قطاع الخدمات:

تشكل نسبة العاملين في قطاع الخدمات إجمالي العاملين في مصر المرتبة الأولي ونسبة كبيرة، حيث أن متوسط العاملين في قطاع الخدمات بلغ ٤٦.٦%، وبحد لأدني ٤٠.٧% في عام ١٩٩٢، وبحد أقصي ٥١.٩% في عام ٢٠٠٢.

ي- العاملون في قطاع الزراعة:

تشكل نسبة العاملين في قطاع الزراعة إجمالي العاملين في مصر المرتبة الثانية، بمتوسط بلغت نسبته ٣٠.٦%، وبحد أدني ٢٥.٦% عام ٢٠١٦، وبحد أقصي ٣٨.١% عام ٢٠٠٢.

٣- تحليل الأهمية الاقتصادية لقطاع الصناعة والزراعة والخدمات فى مصر:

يتبين الجدول التالي أن قطاع الخدمات حل المرتبة الأولي يليه قطاع الصناعة وأخيراً قطاع الزراعة:

جدول (٢): تحليل الأهمية الاقتصادية لقطاع الصناعة والزراعة والخدمات فى مصر خلال (١٩٩٠-٢٠١٦)

السنة	إجمالي الناتج المحلي مليار$	إجمالي القيمة المضافة مليار$	القيمة المضافة للصناعة			القيمة المضافة للخدمات			القيمة المضافة للزراعة		
			مليار$	% من الناتج المحلي	% من إجمالي القيمة المضافة	مليار$	% من الناتج المحلي	% من إجمالي القيمة المضافة	مليار$	% من الناتج المحلي	% من إجمالي القيمة المضافة
١٩٩٠	٤٣.١	٤١.١	١١.٨	٢٧.٣	٢٨.٧	٢١.٣	٤٩.٥	٥٢.٠	٨.٠	١٨.٥	١٩.٤
١٩٩١	٣٧.٠	٣٦.١	١٢.٠	٣٢.٥	٣٣.٢	١٧.٨	٤٨.٠	٤٩.٢	٦.٤	١٧.٢	١٧.٦
١٩٩٢	٤١.٩	٣٩.٤	١٢.١	٣١.٤	٣٣.٣	١٩.٨	٤٧.٢	٥٠.١	٦.٥	١٥.٦	١٦.٥
١٩٩٣	٤٦.٦	٤٣.٩	١٤.٥	٣١.١	٣٣.١	٢٢.٠	٤٧.٣	٥٠.٢	٧.٣	١٥.٧	١٦.٧
١٩٩٤	٥١.٩	٤٨.٣	١٥.٨	٣٠.٥	٣٢.٨	٢٤.٣	٤٦.٩	٥٠.٤	٨.٢	١٥.٧	١٦.٩
١٩٩٥	٦٠.٢	٥٦.٣	١٨.٢	٣٠.٢	٣٢.٣	٢٨.٧	٤٧.٦	٥٠.٩	٩.٥	١٥.٧	١٦.٨
١٩٩٦	٦٧.٦	٦٣.١	٢٠.٠	٢٩.٥	٣١.٦	٣٢.٣	٤٧.٨	٥١.١	١٠.٩	١٦.١	١٧.٣
١٩٩٧	٧٨.٤	٧٢.٩	٢٢.٧	٢٩.٠	٣١.٢	٣٧.٨	٤٨.٢	٥١.٨	١٢.٤	١٥.٨	١٧.٠
١٩٩٨	٨٤.٨	٧٨.٧	٢٤.٣	٢٨.٧	٣٠.٩	٤١.٠	٤٨.٢	٥٢.٠	١٣.٥	١٥.٩	١٧.١
١٩٩٩	٩٠.٧	٨٣.٣	٢٥.٨	٢٨.٤	٣٠.٩	٤٣.١	٤٧.٦	٥١.٨	١٤.٤	١٥.٩	١٧.٣
٢٠٠٠	٩٩.٨	٩٢.٧	٣٠.٧	٣٠.٨	٣٣.١	٤٦.٥	٤٦.٥	٥٠.١	١٥.٥	١٥.٥	١٦.٧
٢٠٠١	٩٧.٦	٩٠.٥	٣٠.٢	٣٠.٩	٣٣.٣	٤٥.٤	٤٦.٥	٥٠.١	١٥.٠	١٥.٤	١٦.٦
٢٠٠٢	٨٧.٩	٨٢.٢	٢٨.٦	٣٢.٦	٣٤.٨	٤٠.١	٤٥.٦	٤٨.٧	١٣.٥	١٥.٤	١٦.٥
٢٠٠٣	٨٢.٩	٧٧.٦	٢٧.٧	٣٣.٤	٣٥.٧	٣٧.٢	٤٤.٩	٤٨.٠	١٢.٧	١٥.٣	١٦.٣
٢٠٠٤	٧٨.٨	٧٤.١	٢٧.٣	٣٤.٧	٣٦.٩	٣٥.٦	٤٥.١	٤٨.٠	١١.٣	١٤.٣	١٥.٢
٢٠٠٥	٨٩.٧	٨٤.٣	٣٠.٦	٣٤.١	٣٦.٣	٤١.١	٤٥.٩	٤٨.٨	١٢.٥	١٤.٠	١٤.٩
٢٠٠٦	١٠٧.٥	١٠١.١	٣٨.٩	٣٦.١	٣٨.٤	٤٨.٠	٤٤.٧	٤٧.٥	١٤.٢	١٣.٩	١٤.١
٢٠٠٧	١٣٠.٥	١٢٤.٥	٤٥.٨	٣٥.١	٣٦.٨	٦١.٣	٤٦.٩	٤٩.٢	١٧.٥	١٣.٤	١٤.١
٢٠٠٨	١٦٢.٨	١٥٥.٥	٥٩.٠	٣٦.٢	٣٧.٩	٧٦.٠	٤٦.٧	٤٨.٩	٢٠.٦	١٢.٦	١٣.٢
٢٠٠٩	١٨٩.٠	١٨٠.٣	٦٧.٧	٣٥.٨	٣٧.٦	٨٨.٠	٤٦.٦	٤٨.٨	٢٤.٦	١٣.٠	١٣.٦
٢٠١٠	٢١٨.٩	٢٠٨.٧	٧٨.٣	٣٥.٨	٣٧.٥	١٠١.٢	٤٦.٢	٤٨.٥	٢٩.٢	١٣.٣	١٤.٠
٢٠١١	١٣٩.٠	٢٢٥.٥	٨٤.٨	٣٦.٠	٣٧.٦	١٠٧.٩	٤٥.٧	٤٧.٩	٣٢.٧	١٢.٩	١٤.٥
٢٠١٢	٢٧٩.٤	٢٨٥.٨	١٠٩.٧	٣٩.٢	٣٨.٤	١٤٤.٦	٥١.٨	٥٠.٦	٣١.٥	١١.٣	١١.٠
٢٠١٣	٢٨٨.٦	٢٩٨.٦	١١٥.١	٣٩.٩	٣٨.٦	١٥٠.٩	٥٢.٣	٥٠.٦	٣٢.٥	١١.٣	١٠.٩
٢٠١٤	٣٠٥.٥	٣١٦.٤	١٢١.٩	٣٩.٩	٣٨.٥	١٥٩.٩	٥٢.٣	٥٠.٥	٣٤.٦	١١.٣	١٠.٩
٢٠١٥	٣٣٢.٧	٣٣٦.٧	١٢١.٩	٣٦.٦	٣٦.٢	١٧٦.٩	٥٣.٢	٥٢.٥	٣٧.٩	١١.٤	١١.٢
٢٠١٦	٣٣٢.٨	٣٢٨.٥	١٠٨.١	٣٢.٥	٣٢.٩	١٨١.٣	٥٤.٥	٥٥.٢	٣٩.٢	١١.٨	١١.٩
المتوسط	١٣٧.٩	١٣٤.٣	٤٨.٣	٣٣.٣	٣٤.٨	٦٧.٨	٤٧.٩	٥٠.١	١٨.٢	١٤.٤	١٥.١
الحد الأدنى	٣٧.٠	٣٦.١	١١.٨	٢٧.٣	٢٨.٧	١٧.٨	٤٤.٧	٤٧.٥	٦.٤	١١.٣	١٠.٩
الحد الأعلى	٣٣٢.٨	٣٣٦.٧	١٢١.٩	٣٩.٩	٢٨.٦	١٨١.٢	٥٤.٥	٥٥.٢	٣٩.٢	١٨.٥	١٩.٤

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

ويتضح من الجدول السابق، الأتي:

أ- تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعة:

يتضح أن متوسط القيمة المضافة للصناعة خلال الفترة بلغ نحو ٤٨.٣ مليار دولار بحد أدنى ١١.٨ مليار دولار في عام ١٩٩٠ وبحد أقصى ١٢١.٩ مليار دولار عام ٢٠١٤.

كما يلاحظ أن القيمة المضافة للصناعة قد تأثر بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والمحلية، ففي عام ٢٠١٦ تراجعت القيمة المضافة للصناعة من ١٢١.٩ مليار دولار في عام ٢٠١٥ الي ١٠٨.١ مليار دولار عام ٢٠١٦ بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي في مصر من بعد أحداث (٢٥) يناير ٢٠١١. كما تراوحت نسبة القيمة المضافة للصناعة الي إجمالي الناتج المحلي (٢٧.٣%- ٣٩.٩%) والي إجمالي القيمة المضافة من (٢٨.٧%- ٣٨.٦%).

ويلاحظ أن قطاع الصناعة حل ثانياً من حيث القيمة المضافة بعد قطاع الخدمات، والذي تراوحت قيمته الي إجمالي الناتج المحلي من (٤٤.٧%-٥٤.٥%).

ب- تطور القيمة المضافة لقطاع الخدمات:

يتضح أن متوسط القيمة المضافة لقطاع الخدمات خلال الفترة بلغ ٦٧.٨ مليار دولار بحد أدنى ١٧.٨ مليار دولار في عام ١٩٩١ وبحد أقصى ١٨١.٣ مليار دولار عام ٢٠١٦.

كما يلاحظ أن القيمة المضافة للخدمات قد تأثر بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والمحلية، ففي عام ٢٠٠١ تراجع القيمة المضافة للخدمات من ٤٦.٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ الي ٤٥.٤ مليار دولار عام ٢٠٠١ متأثرة بأحداث (١١) سبتمبر عام ٢٠٠١.

كما تراوحت نسبة القيمة المضافة للخدمات الي إجمالي الناتج المحلي (٤٤.٧%- ٥٤.٥%) والي إجمالي القيمة المضافة من(٤٧.٥%-٥٥.٢%).

كما يلاحظ أن قطاع الخدمات حل أولاً من حيث القيمة المضافة، والذي تراوحت قيمته الي إجمالي الناتج المحلي من (٤٤.٧%-٥٤.٥%).

ج- تطور القيمة المضافة لقطاع الزراعة:

يتضح أن متوسط القيمة المضافة للزراعة خلال الفترة بلغ نحو ١٨.٢ مليار دولار بحد أدنى ٦.٤ مليار دولار في عام ١٩٩١ وبحد أقصى ٣٩.٢ مليار دولار عام ٢٠١٦.

كما يلاحظ أن القيمة المضافة لقطاع الزراعة قد تأثر بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والمحلية، ففي عام ٢٠٠٢ تراجع القيمة المضافة للزراعة من ١٥ مليار دولار في عام ٢٠٠١ الي ١٣.٥ مليار دولار عام ٢٠٠٢ متأثراً بأحداث (١١) من سبتمبر عام٢٠٠١.

كما تراوحت نسبة القيمة المضافة للزراعة الي إجمالي الناتج المحلي (١١.٣%- ١٨.٥%) والي إجمالي القيمة المضافة من (١٠.٩%- ١٩.٤%).

ويلاحظ أن قطاع الزراعة حل ثالثاً من حيث القيمة المضافة والذي تراوحت قيمته الي إجمالي الناتج المحلي من (١١.٣%- ١٨.٥%)، بعد قطاع الخدمات، وقطاع الصناعة.

٤- تحليل أثر السياسة النقدية علي قطاع الصناعة في مصر:

تؤثر المتغيرات الأساسية للسياسة النقدية علي استثمارات وصادرات قطاع الصناعة، كما يلي:

٤-١- القروض الموجهة لقطاع الصناعة من البنوك المصرية: تضاعفت القيمة المطلقة للقروض الممنوحة للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة ٢٠٠٦ -٢٠١٥ ، حيث إرتفعت من ٣٢٤ مليار جنية عام ٢٠٠٦ إلي نحو ٦٤٧ مليار جنية عام ٢٠١٥.

٤-٢- القروض الممنوحة للقطاع الصناعي:

تضاعفت تقريباً القروض الممنوحة للقطاع الصناعي خلال تلك الفترة، كما في جدول (٣).

٤-٣- نسب القطاعات الاقتصادية من إجمالي حجم القروض الممنوحة:

حافظ قطاع الصناعة على النصيب النسبي من إجمالي القروض الممنوحة خلال الفترة، حيث تراوح النصيب النسبي للصناعة ما بين ٣٥% إلي ٣٨%، كما في جدول (٤).

جدول (٣)

القيمة المطلقة للقروض من النظام البنكي في مصر للقطاعات الاقتصادية خلال (٢٠٠٦-٢٠١٥) مليار جنيه

القطاع	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
الزراعة	٦	٨	٧	٧	٦	٩	٦	٦	٧	٨
الصناعة	١١٦	١٣٩	١٤٤	١٥٦	١٣٤	١٧١	١٨٨	٢٠٨	١٩٢	٢٢٣
التجارة	٥٧	٤٩	٥٨	٥٩	٦٦	٤٨	٥٠	٥٥	٦٠	٦٧
الخدمات	٨٩	١٠١	١٠٧	١٠٩	١٠٩	١٢٩	١٣٤	١٤١	١٣٦	١٦٥
أنشطة غير موزعة	٥٦	٦٤	٨٦	٩٩	١١٠	١١٧	١٢٩	١٤٠	١٥٣	١٨٣
الإجمالي	٣٢٤	٣٥٤	٤٠١	٤٣٠	٤٦٦	٤٧٤	٥٠٧	٥٤٩	٥٤٧	٦٤٧

المصدر: البنك المركزي، التقرير السنوي، سنوات مختلفة.

جدول (٤): نسب القطاعات الاقتصادية من إجمالي حجم القروض الممنوحة خلال (٢٠٠٦-٢٠١٥) ٪

القطاع	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
الزراعة	٢	٢	٢	٢	١	٢	١	١	١	١
الصناعة	٣٦	٣٧	٣٦	٣٦	٣٧	٣٦	٣٧	٣٨	٣٥	٣٥
التجارة	١٨	١٤	١٤	١٤	١٤	١٠	١٠	١٠	١١	١٠
الخدمات	٢٧	٢٩	٢٧	٢٥	٢٣	٢٧	٢٦	٢٦	٢٥	٢٥
أنشطة غير موزعة	١٧	١٨	٢١	٢٣	٢٤	٢٥	٢٥	٢٥	٢٨	٢٨
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر :البنك المركزي، التقرير السنوي، سنوات مختلفة.

٤-٤- إجمالي الصادرات حسب درجة التصنيع:

حدثت قفزة في الصادرات المصرية خلال الفترة ٢٠٠٦ إلي ٢٠٠٨، بما يعادل ٥٩%، حيث إرتفعت الصادرات من ١٩.٩ مليار دولار عام ٢٠٠٦ إلي ٣٠.١ مليار دولار ٢٠٠٨، وحدث إنخفاض بعد ذلك بنسبة ١٥% عام ٢٠٠٩ لتصل إلي ٢٦.٧ مليار دولار، ومنذ ذلك التاريخ وحتي عام ٢٠١٤ فإن قيمة الصادرات المصرية تتراوح ما بين ٢٤.٥ إلي ٢٧.٥ مليار دولار. ويشير التحليل البسيط للعلاقة السببية بين سعر الصرف والصادرات المصرية إلي أن إنخفاض سعر صرف الجنيه صاحبه زيادة في الصادرات.

جدول(٦)

الصادرات المصرية حسب درجة التصنيع (مليار دولار)، ومعدل نمو الصادرات ومعدل نمو سعر الصرف خلال(٢٠٠٦-٢٠١٤)

الصادرات حسب درجة	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها	١٠.٤	١٠.٢	١٤.٨	١١.٤	١٠.٦	١٢.١	١١.٦	١٢.٢	١٢.٦
المواد الخام	٠.٧	٠.٧	١.١	٠.٩	١.٣	١.٤	١.٢	١.٤	١.٥
السلع نصف المصنعة	١.٢	٢	١.٨	١.٩	١.٦	٢.١	١.٩	٢	٢.٢
السلع تامة الصنع	٥.٢	٧.٥	١٠.٩	١٠.٦	١٠.١	١٠.٩	١٠.٤	١٠.٥	٩.٨
مصنوعات من حديد وصلب	٠.٥	٠.٧	٠.٨	٠.٥	٠.٦	٠.٥	٠.٣	٠.٤	٠.٤
السلع غير الموزعة	١	١.٥	٠.٨	٠.٤	٠.٣	٠.١	٦	٤	٥
إجمالي الصادرات	١٩	٢٢.٧	٣٠.٢	٢٥.٧	٢٤.٥	٢٧.٦	٢١.٤	٣٠.٥	٣١.٥
معدل نمو الصادرات %	-	٢٠	٣٣	١٥-	٤.٧-	١٢.٧	١٣.٨	٢.٩-	٣.٣
معدل نمو سعر الصرف %		٢-	٤-	٢	١	٦	٢	١٣	٣

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائي السنوي، سنوات مختلفة.

المحور الثاني

التحليل الاقتصادي لدور الصناعات التحويلية في التنمية الاقتصادية في مصر

شهدت اقتصاديات الدول النامية تحولات جوهرية فى توجهات السياسات الاقتصادية فى ظل تكوين التكتلات الاقتصادية وتسارع الدول للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وظهور العولمة وخصخصة المشروعات العامة وتشجيع تلك الدول للأستثمار الأجنبى المباشر بعد أن تزايدت القناعة الإستثمار الأجنبى المباشر فى تحريك عملية التنمية الاقتصادية للبلدان المضيفة لهذا النوع من الاستثمار، سواء من حيث كونه وسيلة هامة لتوفير فرص العمل ونقلاً للتكنولوجيا الحديثة وتحديث للصناعات المحلية وتطوير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد وفضلاً عن ذلك مساهمته الفعالة فى رفع مستوى الإنتاجية وتطوير الكفاءات الإدارية والتنظيمية[1].

وكنتيجة لإهتمام الدول الأوربية الزائد بالشركات متعددة الجنسيات، فإنه من المحتمل أن تكون الاستثمارات الأجنبية المباشرة قناة هامة لنقل التكنولوجيا ونشر للأفكار التقنية الحديثة من المنشات الأجنبية إلى المنشآت المحلية[2].

ومن هنا ظهر دور الاستثمارات الأجنبية المتدفقة في نقل المعرفة والكوادر التقنية إلى القطاعات الاقتصادية ككل وبالأخص قطاع الصناعة الذى لم يتجاوز نصيبه من حجم هذه الاستثمارات ٤٤% وهي نسبة صغيرة إلى حد ما.

وعليه سيتم تناول هذا المحور من خلال النقاط التالية:

- الصناعات التحويلية: المفهوم، المكونات، الأهمية، والأهداف.
- تحليل الأهمية الاقتصادية للصناعات التحويلية في التنمية الاقتصادية في مصر.
- الموازنة العامة وبرامج الدعم المالي للصناعة التحويلية.
- السياسة المالية والصناعة في مصر.

١ - الصناعات التحويلية: المفهوم، المكونات، الأهمية، والأهداف:

وقد تتحقق منفعة الشكل بعمليات تحليلية Analytical proces أو تشكيلية Conditioning process أو تجميعية ويطلق عليها صناعات تحويلية Industries Manufacturing، حيث أن العمليات التحويلية تتم فى وحدات إنتاجية وهى ما تعرف بالمصانع وتتطلب العملية استعمال طريقة تكنولوجية أو تقنية معينة وهى اسلوب لتحويل الموارد الأولية الى سلع أخرى . وقد تجمع الصناعة التحويلية الواحدة بين أكثر من عملية من هذه العمليات طبيعة العمليات الإنتاجية ليست المعيار الوحيد لتصنيف الصناعة التحويلية الى صناعات مختلفة، فالتمييز يعتمد هنا على ما يجمع الوحدات الإنتاجية لكل نشاط صناعى من خصائص رئيسية مشتركة وقد تتمثل فيما يلى[3]:

أ- صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ.

ب- صناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود.

ج- صناعة الخشب والمنتجات الخشبية بما فيها الأثاث.

د- صناعة الورق ومنتجات الورق والطباعة والنشر.

---

(1)Uncted,.Transnational Corporations and Export Competiveness overview, New york and Geneva, World Investment Report,2002.

(2)Bay Barrellnigel pain, Article First published.

(3)إحسن عبدالعزيز، اقتصاديات الموارد ، مرجع سابق ، ص ٤٠٩ .

هـ- صناعة الكيماويات والمنتجات الكيماوية ومنتجات البترول والفحم والمطاط.

و- صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية، عداء منتجات البترول والفحم.

ز- الصناعات المعدنية الأساسية.

ح- صناعة المنتجات المعدنية والماكينات والمعدات.

١-١- مفهوم الصناعات التحويلية(ManufactureIndustry)*:

هي الصناعات التي يقوم نشاطها على تحويل المواد الأولية إلى منتجات نهائية أو منتجات وسيطة، كما يمكن تعريفها أيضا بأنها الأنشطة التي تعالج المواد الخام المستخرجة من الطبيعة والمواد الزراعية والنباتية والحيوانية وتحويلها إلى شكل آخر قابل للاستفادة منها[١].

١-٢- مكونات الصناعات التحويلية:

تقسم الصناعات التحويلية الي عدة أقسام رئيسية، هي[٢]:

١-٢-١ - الصناعات اليدوية التقليدية:

كانت تشكل هذه الصناعات قبل الثورة الصناعية نحو ثلثي الإنتاج من السلع المصنوعة، وكانت تتم بواسطة الفلاحين في أوقات الفراغ، ولكن بدأت تتضاءل نسبة مساهمتها في اجمالي الصناعة حالياً، وذلك نظراً لاستخدام الآلات والتكنولوجيا الحديثة في عمليات التصنيع.

١-٢-٢ - الصناعات الصغيرة: تضم صناعات متنوعة، ترعاها البلديات الريفية ومن بينها المعامل الصغيرة لإصلاح الماكينات، والمواد الغذائية، والهدف من تشجيع الصناعات الصغيرة، توزيع الصناعات في مختلف أنحاء البلاد والرغبة في تحقيق اكتفاء ذاتي محلي.

١-٢-٣ - الصناعات الخفيفة:

تهتم هذه الصناعات بإنتاج السلع الاستهلاكية، وتعتمد أساسا على المواد الخام الزراعية وأمثالها: طحن الغلال، وتكرير السكر، وتصنيع الطباق، وتعليب الأسماك، وغزل القطن ونسيجه، وصنع الأحذية، والورق، وهي صناعات مهمة للدول كثيفة السكان لما توفره من فرص عمل لأفرادها.

١-٢-٤ - الصناعات الثقيلة:

تشكل النسبة الكبيرة في الإنتاج الصناعي وتشمل الصناعات التي تعتمد على الموارد المعدنية، وأمثلتها الحديد والصلب، والآلات الثقيلة، والأسمنت، والكيماويات، وتتركز هذه الصناعات في الدول المتقدمة، لأنها تحتاج الي تكنولوجيا متقدمة وكذلك لرؤوس أموال ضخمة لا تتوافر في معظم الدول النامية، حيث تعتبر هذه الصناعات هي قاطرة التنمية.

١-٣- أهمية الصناعات التحويلية:

تمثل هذه الأهمية، في الأتي[٣]:

أ- إن قطاع الصناعة التحويلية وما يتم فيه من عمليات تحويلية للمواد الخام يمكن أن يخفض مساهمة قطاع النفط الخام في الناتج المحلى والتشغيل والاستثمار وميزان المدفوعات وميزانية

---

*مصطلح (Manufacture Industry) والذى يعنى به الصناعة التحويلية قد يعنى معنى آخر فى العديد من البلدان ففى المانيا يعنى به صناعة النسيج مثلا .

(١)ايمن حسن كمال، دراسة تحليلية لأداء قطاع الصناعات التحويلية في نيجيريا منذ عام ١٩٨٦، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠١٣)، ص ١٠.

(2) Http://ejabat.google.com/ejabat/thread?tid=35ff32a8703e9499.

(٣)فلاح خلف علي الربيعي، قطاع الصناعة التحويلي وعملية التحول الهيكلي في الاقتصاد الليبي، مجلة بحوث عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، عدد ٣١/٣٠، ٢٠٠٣، ص ص ٤-٧.

الحكومة إذا ما تم رفع مساهمتة في الناتج المحلى، الأمر الذي سيسمح برفع مستوى عملية التنمية وتحقيق التغيير الجذري في البنيان الاقتصادي.

ب – إن وجود قطاع صناعات تحويلية ناضج ومتكامل سيعمل على تعزيز الاستقلال الاقتصادي وتقليص الواردات من السلع المصنعة بكافة أنواعها وسيمهد ذلك لتقليص معدلات التبعية التجارية والتكنولوجية للدول الصناعية المتقدمة.

ج – إن وجود قطاع صناعة يتولى إنتاج القسم الأعظم من السلع الاستهلاكية والوسيطة والإنتاجية، سيساعد على بناء الأساس المادي للاقتصاد القومي من خلال تنمية باقي فروع وأنشطة الاقتصاد القومي.

د – أن معدلات نمو إنتاجية العمل في قطاع الصناعة التحويلية أسرع من القطاعات الأخرى، ويعود ذلك إلى قابليته على استيعاب التقدم التقني، فضلا عن وجود عمليات التدريب والتطوير المستمر للكوادر البشرية العاملة في ميدان الإنتاج والإدارة في هذا القطاع.

هـ – إن هذا القطاع قادر على تحقيق الاستخدام الأمثل للقوى العاملة، نظرا لقرته التي يتمتع بها في تحقيق الحراك المهني، ونقل المشتغلين من الأنشطة الصناعية التي ينخفض فيها مستوى إنتاجية العمل أو ينخفض الطلب عليها نحو الأنشطة المرتفعة الإنتاجية أو التي تشهد ارتفاعاً في الطلب عليها.

و – إن قطاع الصناعة التحويلية أكثر قطاعات الاقتصاد القومي ديناميكيه، لأنه يمتلك قابلية تحريك القطاعات الأخرى عن طريق الروابط الإنتاجية الأمامية والخلفية.

ز – إن قطاع الصناعة التحويلية أكثر القطاعات مساهمة في عملية التراكم الرأسمالي فالانتاجية المرتفعة لهذا القطاع وقابليته على خلق التشابك الإنتاجي سيؤدى إلى رفع مستوى الفائض الاقتصادي المتحقق في هذا القطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى. ولا تقتصر العملية على توفير الأموال اللازمة للاستثمار، وإنما يتعدى ذلك إلى تهيئة وسائل الإنتاج والتجهيزات الصناعية الأخرى التي تستخدم في عملية الاستثمار الأمر الذي سيخفض من حجم الصعوبات التي تواجه عملية الاستثمار وتقليص معدلات الاستيراد للسلع الاستثمارية.

ح – القدرة على التنويع الإنتاجي، لكثرة المراحل والعمليات الإنتاجية التي تعنى قيماً مضافة وأصنافاً جديدة من السلع ذات منفعة أكبر، وتكتسب مسألة التنويع الإنتاجي.

ط – إن وجود قطاع صناعة متطور ومؤثر سيسمح بحدوث تغيير كبير في البنيان الاجتماعي والثقافي والتنظيمي من خلال دوره في تغيير نظام القيم والتقاليد الاجتماعية والأسرية المرتبطة بالريف وبالزراعة، ومن خلال ظهور نظام قيمي جديد مرتبط بالمناطق الحضرية، فضلاً عن دوره في التغير المستمر في نظام التعليم لمواكبة التطورات العلمية والتقنية المستمرة، بالإضافة إلى دوره في توسيع نطاق تحويل المجتمع المدني، ورفع درجة مشاركة المواطنين في الحياة الاجتماعية والسياسية، ودوره في تغيير الإطار التشريعي والقانوني وبخاصة قوانين الاستثمار وقوانين العمل والتشريعات الضريبية لتكون منسجمة مع دور الصناعة في الحياة الاقتصادية.

ومن خلال تكامل منابع الموارد في سلسلة الصناعة لتتسع من المعالجة البسيطة إلى حلقات خدمات من البحث والتنمية اعتماداً على النفس، وتسويق العلامات التجارية، ونماذج مبتكرة للأعمال التجارية، وتحسين المنتجات ذات القيمة المضافة، وتحقيق التحول من الإنتاج القائم على الصناعات التحويلية إلى خدمات قائمه على التصنيع.

١-٤- أهداف الصناعات التحويلية:

فقد كان من أهداف قطاع الصناعات التحويلية، ما يلي[١]:

أ- رفع معدل نمو سنوي في الناتج المحلى للصناعات التحويلية.

ب- زيادة الصادرات للصناعات التحويلية.

ج- تحقيق التوازن الاقليمي في التنمية الصناعية.

د- نقل وتوطين رأس المال الأجنبي والمحلى في قطاع الصناعة.

هـ- تطوير المنهج الدراسي وادخال مادة الصناعة للتكوين المهني بجوانبها المتعددة كمادة أساسية في جميع المراحل التعليمية.

و- العمل على تخفيض تكلفة الإنتاج الصناعي وزيادة تنافسية المنتجات الصناعية.

ز- توفير خدمات البنية الأساسية اللازمة للصناعة.

١-٥- دور الصناعات التحويلية فى تحقيق التصنيع والتنمية:

إن الدور الذى يمكن أن تقوم به الصناعات التحويلية فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية يختلف بين الدول تبعا لمرحلة التصنيع التى بلغتها كل منها وتطورها. وعلى هذا الأساس فإن المكانة الاقتصادية التى يمكن أن تحظى بها الصناعات التحويلية فى عملية التنمية تختلف اختلافا كبيرا فيما بين الدول المتقدمة صناعيا والدول الأخرى الأقل تقدما.

ووصلت الدول المتقدمة صناعيا الى مرحلة قيام صناعات تحويلية متكاملة أو ما يعرف بالصناعات التى تقوم بإنتاج الآلات التى تنتج الآلات التى تستخدم فى الصناعة.

وأما الدول النامية فإنها لا زالت تعتمد على الآلات التى تستوردها من الدول المتقدمة وهى تستخدمها فى إنتاج السلع والخدمات وهى الصناعات غير متكاملة.

ومما تقدم يتضح أن أهمية الصناعات التحويلية يتوقف على الدور الذى يمكن أن تقوم به خلال المراحل المختلفة للتنمية الصناعية وهو ما يتوقف بدوره على مدى وفرة عرض العمل ورأس المال والتقدم الإدارى وهو ما ينتج فى مرحلة معينة صناعات تحويلية متكاملة تسهم بدور فعال فى الإسراع بعملية التنمية الصناعية.

ويدور الدور الذى تقوم به هذه الصناعة للوصول الى الرفاهية والنمو المتوازن، فيما يلي:

أ- تعظيم فرص العمل والناتج الصناعى:

نظرا لما تعانية البلدان النامية من مشاكل البطالة بنوعيها الحقيقية والمقنعة وخاصة فى المجال الزراعى وقطاع الخدمات فى المدن ، فإن ذلك يجعل من تعظيم فرص العمال المنتجة والناتج الصناعى هدفا أساسيا خلال مراحل التنمية الصناعية وإزاء ما تتميز به الدول النامية من النمو المتزايد للسكان ولقوة العمل، وحيث لم يعد القطاع الزراعى قادراً على استيعاب قدر كبير من قوة العمل، وحتى فى ظل ندرة رأس المال فإنه فى وجود الإدارة القوية على العمل فإن الصناعات التحويلية يمكنها أن تقوم بدور إيجابى فى توفير فرص العمل المنتجة فى هذا المجال.

ب- تعظيم الفائض الاقتصادى ورفع الكفاءة الإنتاجية:

إن الدور الذى تقوم به الصناعات التحويلية فى تعظيم الفائض الاقتصادى للدولة يأتى من حيث زيادة الإنتاج الصناعى والذى يعمل على زيادة الفائض الاقتصادى وتساهم الصناعات

---

[١] اسلام عبد السلام رجب علي، دور المجتمعات الصناعية المتكاملة فى النهوض بالصناعة المصرية: بالتطبيق على الصناعات الجلدية، رسالة ماجستير، (جامعة عين شمس: كلية التجارة، ٢٠١٤)، ص ص ٩٠-٩٥.

التحويلية بدور فعال فى رفع الكفاءة الإنتاجية حيث تعمل المنشأة الصناعية الكبيرة الحجم على رفع الكفاءة الفنية والتقنية للعامل الصناعى والذى يؤدى بدوره الى تحسين الجودة فى السلع والخدمات التى يقدمها وبالتالى فإن قطاع الصناعة يعتبر من القطاعات المتطورة والمتجددة والتى تتأثر التقدم العلمى والتقنى وارتفاع الكفاءة التشغيلية الذى سيؤدى الى زيادة الفائض الاقتصادى للدولة وتعظيم الإنتاجية الصناعية فى قطاع الصناعات التحويلية.

والصناعات التحويلية التى تمثل المنشأة الصناعية الكبيرة الحجم لها القدرة على تحقيق فوائض اقتصادية كبيرة نظرا لارتفاع إنتاجية العامل بها نتيجة لما تتمتع به من وفورات الحجم فضلا عن إمكانية الاستفادة من مصادر التمويل المؤسسى وكافة المزايا الأخرى التى يحققها كبر الحجم والتى تسهم فى رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية ومن ثم تحقيق فوائض اقتصادية كبيرة.

ج- تنمية الصادرات:

تعتبر الصادرات بمثابة قضية مصيرية بالنسبة لمعظم الدول النامية والدول تعانى من عجز كبير ومتزايد فى موازين مدفوعاتها وبصفة خاصة فى الميزان التجارى فعدم الاهتمام بمسألة التصدير واعطائها الاهتمام المطلوب إنما يعنى استمرار تفاقم عجز الميزان التجارى وزيادة حجم المديونية الخارجية وتزايد أعبائها وبالتالى ضعف القدرة على الاستيراد وتعتبر جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدولة.

وعليه فإن من المستحسن والضرورى بالنسبة لهذه البلدان النامية أن تعمل على تعظيم العائد الصافى المتحقق من الصادرات الناتجة من الصناعات التحويلية من خلال زيادة الاستثمارات الداخلية أو الخارجية بحيث يمكن أن تقوم بدور هام إذا توفرت لها شروط الناجح من قبل الأيدى العاملة المدربة والفنية ورأس المال والأرضية السياسية المستقرة والمناخ الاقتصادى الجيد لرسم خطط تحقق صناعة تحويلية لها القدرة على المنافسة الخارجية وبقوة .

د- دور مساهمة الصناعات التحويلية فى تكوين الكوادر الإدارية المحلية وجذب المدخرات:

تعتبر المصانع الصغيرة فى البلدان النامية بمثابة مراكز التدريب بالنسبة للأفراد لحل مشاكل الإدارة والإنتاج ولا سيما إن معاهد الإدارة ومراكز التدريب الفنية فى هذه البلدان تتسم بالندرة وعدم توفر الإمكانيات المادية والفنية لخلق كوادر ذات مردود اقتصادى يعود على الصناعة بالنفع ولذلك فإن قيام المصانع الصغيرة يساعد على اعطاء فرص لتدريب واكتساب المهارات الفنية. كذلك تساعد الصناعات المتوسطة الحجم والصغيرة وخصوصا المصانع الصغيرة الخاصة فى جذب مدخرات صغار المدخرين واستخدامها استخداما منتجا والتى ما كانت لتستغل وكانت ستترك عاطلة.

هـ- خلق مستوطنات صناعية صغيرة تحقق التنمية الإقليمية:

تؤدى الصناعات التحويلية ذات الأحجام الكبيرة الى إقامة مصانع جديدة فى المدن الصغيرة، حيث يتم توزيع الصناعات الموجودة الى مصانع متعددة تقوم بإنتاج بعض الأجزاء ، التى تعتبر مكملة لبعضها البعض مما يؤدى الى إنتشار الصناعة الكبيرة، كما أن انتشار المصانع الصغيرة أو التابعة الى المصانع الكبيرة أو المكملة لها، يمكن من استيعاب مشكلة البطالة الموجودة فى الريف، ومن ثم وقف حركة الهجرة المستمرة من الريف الى المدن والتى ينجم عنها بعض السلبيات الاقتصادية والاجتماعية .

٢ – تحليل الأهمية الاقتصادية للصناعات التحويلية في التنمية الاقتصادية في مصر:

ولأهمية الصناعة، فإن السياسات التنموية فى مصر لم تبخل على هذا القطاع الذى حظى بجزء وفير من الموارد المالية التى خصصت للتنمية من المنطلق الذى يوضع التصنيع فى مقدمة العملية التنموية كوسيلة للتعجيل بإحداث معدلات نمو عالية فى اقتصاد عانى التخلف لفترات طويلة، فالعديد من الدراسات أكدت على وجود علاقة قوية بين معدلات التنمية الصناعية وخاصة الصناعة التحويلية من ناحية ومعدلات نمو الدخل القومى من ناحية أخرى[١].

٢ – ١ – أهمية قطاع الصناعة التحويلية في النمو وتعظيم القيمة المضافة:

تتمثل الأهمية، من خلال الآتي:

- قطاع الصناعة التحويلية هو القاطرة الحقيقية للنمو والتنمية، حيث تعول الدول عليه أهمية كبرى في تحقيق معدلات متزايدة من النمو والتشغيل.
- وتساهم الصناعات التحويلية بدور فعال في تعظيم القيمة المضافة، فإنه مع تحويل الخامات والمنتجات سواء كانت زراعية أو منجمية إلى منتجات تامة الصنع وكذلك تحويل النصف مصنعة إلى منتجات نهائية يولد قيماً مضافة خلال كل مرحلة من مراحل التصنيع ويترتب على ذلك زيادة فعالة في نصيب الصناعات التحويلية في الناتج المحلي، بما يحقق أهداف التنمية المستدامة.
- الصناعة التحويلية هي المحرك الرئيسي لنمو الإنتاجية، وذلك لما تحققه من تحسينات في تقسيم العمل والتغير التكنولوجي ووفورات الحجم.
- الاقتصادات الأسيوية في بداية تقدمها ركزت على التصنيع حيث استطاعت تحقيق قفزة في اقتصاداتها ومعدلات نمو سريعة.

ويوضح الشكل التالي أن قطاع الصناعة التحويلية يحقق النمو الأسرع في معظم الإقتصادات التي حققت نقلة نوعية في مستوى النمو والتنمية خلال العقود الأخيرة.

شكل (١): معدلات نمو الصناعات التحويلية في عدد من دول العالم عام ٢٠١٤

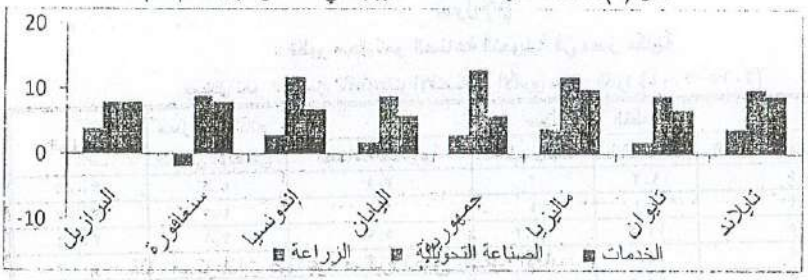

المصدر: منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية، تقرير التنمية الصناعية، ٢٠١٣.

٢ – ٢ – تراجع نسبة الإستثمار للناتج المحلي في الصناعة التحويلية في مصر:

شهدت نسبة الإستثمار للناتج المحلي في مصر شهدت تراجعا واضحا، فيلاحظ أن قطاع الصناعة التحويلية جاء على رأس القطاعات التي تراجعت نسبة الإستثمار للناتج به حيث تراجعت تلك النسبة من ٤.١% من الناتج المحلي عام ٢٠٠٨/٧ إلى ١.٧% عام ٢٠١٥/١٤.

---

(١) خالد مصطفى قاسم، الطاقة الاستيعابية للاستثمار بين التقويم واستراتيجيات التصنيع، (الأسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٦)، ص ١٣.

ويوضح ذلك الشكل التالي:

شكل (٢): نسبة الاستثمار إلي الناتج المحلي في مصر خلال (٢٠٠٣-٢٠١٥)

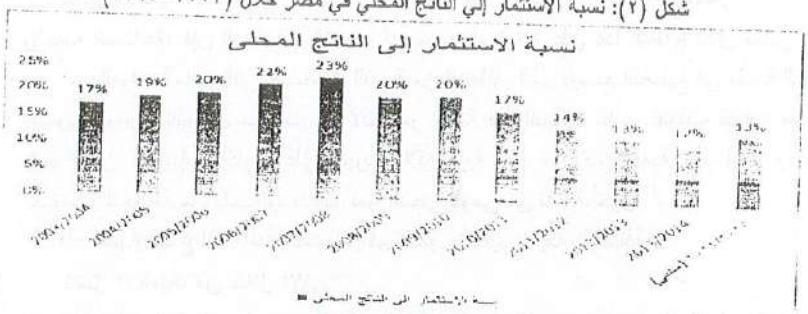

المصدر: البنك المركزي المصري، التقارير المالية، سنوات مختلفة.

٢-٣- تحليل أهم مؤشرات الصناعة التحويلية في مصر:

تؤكد البيانات الرسمية الصادرة عن وزارة التخطيط أن معدل النمو الحقيقي لقطاع الصناعة التحويلية أقل من معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي خلال معظم سنوات الفترة من ٢٠٠٤ وحتى ٢٠١٥، ويتضح ذلك من خلال الأتي:

- ✓ ففي حين وصل معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٤ إلى ٤.٣% لم يتجاوز معدل النمو الحقيقي للصناعة التحويلية ٣.٥%.
- ✓ وصل معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٦ إلى ٦.٨% في حين لم يتجاوز معدل النمو الحقيقي للصناعة التحويلية ٥.٩%.
- ✓ وصل معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٩ إلى ٤.٧% في حين لم يتجاوز معدل النمو الحقيقي للصناعة التحويلية ٣.٧%.
- ✓ وصل معدل النمو الحقيقي الفعلي للناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥ إلى ٤.٢% في حين لم يتجاوز معدل النمو الحقيقي للصناعة التحويلية ٠.١%.

جدول (٧)

: تطور معدل نمو الصناعة التحويلية في مصر مقارنة

بمعدل نمو عدد من القطاعات الاقتصادية الأخرى خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٥)

السنوات	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	معدلات نمو القطاعات			
		الصناعة التحويلية	التشييد والبناء	الاتصالات	السياحة (المطاعم والفنادق)
٢٠٠٤	٤.٣	٣.٥	٢	٩.٢	٣٨.٤
٢٠٠٥	٤.٥	٥.١	٤	٩.٤	٢٤.٢
٢٠٠٦	٦.٨	٥.٩	١٤.٢	١٠.٣	١٢.٥
٢٠٠٧	٧.١	٧.٣	١٥.٨	١٤.١	١٣.٢
٢٠٠٨	٧.٢	٨	١٤.٨	١٤.٢	٢٤.٣
٢٠٠٩	٤.٧	٣.٧	١١.٤	١٤.٦	٦.٣
٢٠١٠	٥.١	٥.١	١٣.٢	١٣	١٢
٢٠١١	١.٨	٠.٩-	٣.٧	٦.٥	٥.٩-
٢٠١٢	٢.٢	٠.٧	٣.٣	٥.١	٢.٣
٢٠١٣	٢.١	٢.٣	٥.٩	٤.٨	٦.٦
٢٠١٤	٢.٢	٢.٩	٥	٤.٧	١٩.٥
٢٠١٥	٤.٢	٠.١	١٠.٢	١٠.١	٥٩.٧-

المصدر: تقارير متابعة الأداء الإقتصادي والإجتماعي، وزارة التخطيط، وقاعدة بيانات البنك الدولي.

٢-٤- ارتفاع القيمة المضافة للصناعة التحويلية:

تراجعت القيمة المضافة للصناعة التحويلية نسبة للناتج المحلي الإجمالي من ١٤.٥% في عام ٢٠٠٤ إلى ١٦.٥% في عام ٢٠١٦، وهذ ما يبينه الجدول التالي:

جدول (٨): قيم ونسب القيمة المضافة للصناعات التحويلية إلى إجمالي الناتج المحلي خلال (٢٠٠٤-٢٠١٥)

السنة	إجمالي الناتج المحلي مليار دولار	القيمة المضافة للصناعات التحويلية مليار دولار	نسبة القيمة المضافة للصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي %
١٩٩٠	٤٣.١	٦.٢	١٤.٥
١٩٩١	٣٧.٠	٦.٣	١٦.٩
١٩٩٢	٤١.٩	٧.٠	١٦.٨
١٩٩٣	٤٦.٦	٧.٥	١٦.١
١٩٩٤	٥١.٩	٨.٦	١٦.٥
١٩٩٥	٦٠.٢	٩.٦	١٥.٩
١٩٩٦	٦٧.٦	١٠.٥	١٥.٦
١٩٩٧	٧٨.٤	١١.٨	١٥.١
١٩٩٨	٨٤.٨	١٢.٧	١٥
١٩٩٩	٩٠.٧	١٣.٧	١٥.١
٢٠٠٠	٩٩.٨	١٥.٣	١٥.٣
٢٠٠١	٩٧.٦	١٥.٤	١٥.٨
٢٠٠٢	٨٧.٩	١٤.١	١٦
٢٠٠٣	٨٢.٩	١٤.٢	١٧.١
٢٠٠٤	٧٨.٨	١٤.٤	١٨.٣
٢٠٠٥	٨٩.٧	١٦.٠	١٧.٨
٢٠٠٦	١٠٧.٥	١٨.٣	١٧
٢٠٠٧	١٣٠.٥	٢١.٠	١٦.١
٢٠٠٨	١٦٢.٨	٢٦.٥	١٦.٣
٢٠٠٩	١٨٩.٠	٣١.٤	١٦.٦
٢٠١٠	٢١٨.٩	٣٧.٠	١٦.٩
٢٠١١	٢٣٦.٠	٣٨.٩	١٦.٥
٢٠١٢	٢٧٩.٤	٤٤.٤	١٥.٩
٢٠١٣	٢٨٨.٦	٤٦.٨	١٦.٢
٢٠١٤	٣٠٥.٥	٥٠.١	١٦.٤
٢٠١٥	٣٣٢.٧	٥٥.٢	١٦.٦
٢٠١٦	٣٣٢.٨	٥٤.٩	١٦.٥

المصدر: البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، قواعد الحسابات القومية.

شكل (٤): القيمة المضافة للصناعة التحويلية في مصر مقارنة بالدول الاخرى في عام ٢٠١٠

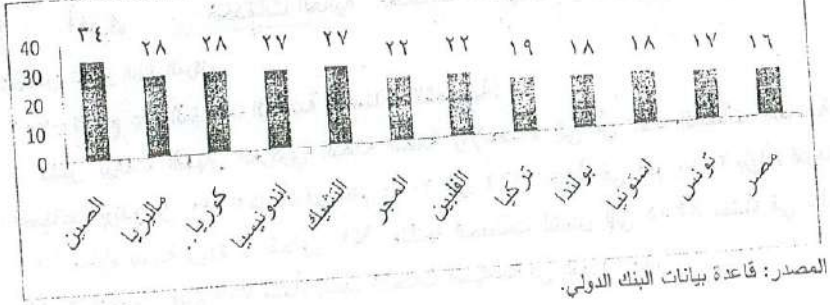

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي.

والجدير بالذكر أنه في عام ٢٠١٥ لم تتجاوز القيمة المضافة للصناعة التحويلية في مصر نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي نسبة ١٦.٥%.

٢-٥- صادرات الصناعة التحويلية:

تحقيق صادرات الصناعة التحويلية غير البترولية معدلات نمو سالبة في معظم السنوات من ٢٠٠٨/٧ والتي بلغ ٢٢.٥% إلي -٣.٣% في عام ٢٠١٦/١٥.

شكل(٥): تطور معدلات نمو صادرات الصناعات التحويلية خلال (٢٠٠٧- ٢٠١٦)

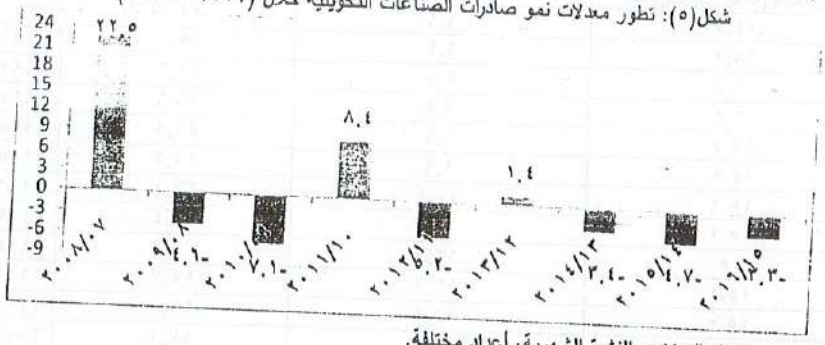

المصدر: البنك المركزي، النشرة الشهرية، أعداد مختلفة.

٢-٦- ضعف نصيب الصناعة التحويلية من تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة:

نجح الاقتصاد المصري في جذب نحو ١٠٠ مليار دولار إستثمارات أجنبية مباشرة خلال الفترة من ٢٠٠٧ وحتى ٢٠١٥. وعلى الرغم من الطفرة الكبيرة في هذه الاستثمارات الأجنبية، إلا أن قطاع الصناعة التحويلية لم يحظ بأكثر من ٥.٨ مليار دولار خلال نفس الفترة بنسبة لم تتعد ٦% تقريباً، والشكل التالي يبين ذلك:

شكل (٦): توزيع الاستثمارات الأجنبية علي الصناعات التحويلية وبعض القطاعات الأخري خلال (٢٠٠٧-٢٠١٥)

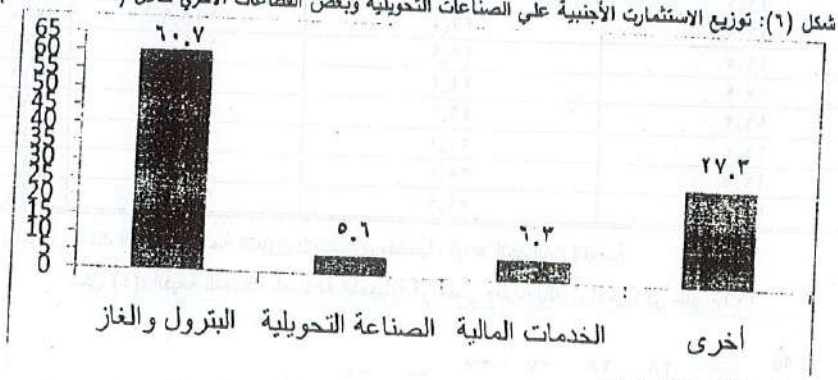

المصدر: تقارير البنك المركزي.

٢-٧- تراجع عدد المنشآت الخاصة بالصناعة التحويلية:

تشير بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن عدد المنشآت الخاصة الصناعية إرتفع من ٨٩٨٠ منشأة في عام ٢٠٠٤ إلى ٩١٢٤ منشأة في عام ٢٠١٠ بزيادة قدرها ١٤٤ منشأة بنسبة زيادة لا تتجاوز ٢%. ولكنها انخفضت لتصل إلى ٨٣٥٥ منشأة في عام ٢٠١٣ بانخفاض قدره ٧٦٩ منشأة بسبب الأحداث السياسية في عام ٢٠١١.

٣- الموازنة العامة وبرامج الدعم المالي للصناعة التحويلية:

تلعب الصناعة التحويلية دورا مهما في الإقتصاد، وعليه تقوم الدولة بدعم الإستثمار الصناعي من خلال حزمة من البرامج تتحمل تكلفتها الموازنة العامة، وعلى رأس هذه البرامج ما يلي:

٣-١- برنامج دعم الصادرات:

- بلغت قيمة إجمالى دعم الصادرات الذي تحملته الموازنة العامة للدولة خلال الفترة من عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ وحتى عام ٢٠١٦/٢٠١٧ ما يزيد على ١٩ مليار جنيه.
- حدثت طفرة هائلة في مخصصات دعم الصادرات في الموازنة المصرية.. كانت هذه المخصصات لا تتجاوز ٦٠٠ مليون جنيه في عام ٢٠٠٤ وارتفعت أكثر من ٧ أضعاف؛ لتصل إلى ٤.٢ مليار جنيه في عام ٢٠٠٩.
- يستهدف مشروع موازنة ٢٠١٦/٢٠١٧ توفير نحو ٢.٦ مليار جنيه مخصصة لدعم الصادرات.

٣-٢- برامج التدريب الصناعي:

- أنفقت الموازنة العامة للدولة ما يزيد على مليار جنيه لتمويل برامج التدريب التي قدمتها وزارة الصناعة والتجارة خلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٥.
- أعلنت وزارة الصناعة والتجارة أن مجلس التدريب الصناعي قام بتدريب نحو ٥٤٦ ألف متدرب حتى نهاية يونيو ٢٠١٦ (منهم حوالى ٢٤٥ ألف مهنى؛ ١٩٠ ألف إدارى؛ ٤٧ الف نظم معلومات؛ ٤٤ ألف جودة؛ ٢٠ ألف لغات).

٣-٣- برنامج دعم المناطق الصناعية:

- تحملت الموازنة العامة أعباء دعم إنشاء مرافق ٣٥ منطقة صناعية موزعة على محافظات الجمهورية؛ منها منطقة الجلود بالروبيكى، وأبو خليفة بالاسماعيلية، وجمصة بالدقهلية ومطوبس بكفر الشيخ وقويسنا بالمنوفية وكوم أوشيم بالفيوم والخارجة بالوادي الجديد وبياض العرب وكوم أبو راضي ببني سويف، ومشروعات الغزل والنسيج بكفر الدوار والمحلة.
- إنفاق ٢ مليار جنيه منذ بداية البرنامج خلال (٢٠٠٥ - ٢٠١٠) كدعم مباشر من موازنة الدولة لوزارة الصناعة والتجارة من أجل ترفيق البنية الأساسية بهذه المناطق الصناعية.
- واستمر دعم الدولة لهذه المناطق الصناعية خلال السنوات الأخيرة حتى ارتفع اجمالي الدعم الموجه لتطوير المناطق الصناعية إلى نحو ٤.٣ مليار جنيه حتى عام ٢٠١٥/٢٠١٦.
- من المستهدف ضخ نحو ١.٤ مليار جنيه خلال العام المالي الحالي ٢٠١٦/٢٠١٧؛ ليرتفع جملة ما تم توجيهه لدعم المناطق الصناعية إلى نحو ٥.٧ مليار جنيه منذ بداية البرنامج عام ٢٠٠٥ وحتى يونيو ٢٠١٧.

٤- السياسة المالية والصناعة في مصر:

٤-١- توزيع الانفاق العام علي الصناعات التحويلية والقطاعات الأخري:

يبين الجدول التالي توزيع الانفاق العام:

جدول (٨): توزيع الانفاق العام خلال الفترة (٢٠٠٤/٣ - ٢٠١٦/١٥)

توزيع الإنفاق العام	٢٠٠٤/٣	٢٠١٠/٩	٢٠١٦/١٥
الإنفاق الجاري	%٥٩	%٦٣	%٥٠
الإنفاق الإستثماري	%١٦	%١٢	%٦
الإنفاق التحويلي*	%٢٥	%٢٥	%٤٤
الإجمالي	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

الانفاق التحويلي: يشمل علي مدفوعات أقساط وفوائد الدين.

٤-٢- أثر إستقرار السياسة الضريبية علي الصناعة في مصر:

قبل عام ٢٠٠٥ كانت ضريبة أرباح الشركات تستند على التفرقة بين الشكل القانونى للشركات والمنشآت، فكانت تختلف أسعار الضريبة على شركات الأموال عن شركات الأشخاص، كالأتي:

- شركات الأموال:
  - ✓ ٤٠% على أرباح الأنشطة الاقتصادية فيما عدا الشركات الصناعية وأنشطة التصدير.
  - ✓ ٣٢% على أرباح الشركات الصناعية وأنشطة التصدير.
- شركات الأشخاص:
  - ✓ الشريحة الأولى: حتى ٢٥٠٠ جنيه (٢٠%)
  - ✓ الشريحة الثانية: أكثر من ٢٥٠٠ جنيه حتى ٧٠٠٠ جنيه (٢٧%)
  - ✓ الشريحة الثالثة: أكثر من ٧٠٠٠ جنيه حتى ١٦٠٠٠ جنيه (٣٥%)
  - ✓ الشريحة الرابعة: أكثر من ١٦٠٠٠ جنيه (٤٠%)

٤-٣- إستقرار السياسة الضريبية:

بموجب القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ تم تخفيض سعر الضريبة لجميع الشركات إلى ٢٠%، مع وجود بعض الاستثناءات المحددة وهي:

- خضوع أرباح البنك المركزي وقناة السويس والهيئة العامة للبترول لضريبة قدرها ٤٠%.
- خضوع الشركات المنقبة عن البترول لضريبة قدرها ٤٠.٦%.

٤-٤- إستقرار السياسة الضريبية:

خلال الفترة من ٢٠١١ وحتى الآن خضع السعر العام للضريبة على أرباح الشركات لعدد من التعديلات المتتالية مع الإبقاء على الإستثناءات المحددة السابق ذكرها، كما يلي:

- فرض القانون رقم (٥١) لسنة ٢٠١١ سعرين للضريبة على أرباح الأشخاص الإعتباريين من خلال التمييز بين شريحتين لصافي الأرباح السنوية.

  الشريحة الأولى: حتى عشرة ملايين جنيه بسعر (٢٠%) من صافي الأرباح السنوية.

  الشريحة الثانية: أكثر من عشرة ملايين جنيه بسعر (٢٥%) من صافي الأرباح السنوية.
- بموجب القانون رقم ١٠١ لسنة ٢٠١٢ تم توحيد السعر العام للضريبة علي الشركات ليصبح ٢٥%
- وفقا للقانون ٩٦ لسنة ٢٠١٥ تم تخفيض السعر الضريبة على الشركات من ٢٥% إلى ٢٢.٥%.
- هناك إقتراحات عديدة تطالب برفع سعر الضريبة على أرباح الشركات وتبني الضرائب التصاعدية.

٤-٥- عجز الموازنة والدين العام:

وفقاً لأخر بيانات متاحة صادرة عن البنك المركزي المصري فإن إجمالي رصيد الدين العام المحلي والخارجي في يونيه ٢٠١٦ يبلغ ٣٦٢٤.٠ مليار جنيه بنسبة تصل إلى ١٣٠.٨% من الناتج المحلي الإجمالي (الذي يبلغ ٢٧٧١.٣ مليار جنيه).

ويشمل هذا الدين علي الأتي:

- ✓ ٢٦١٩.٦ مليار جنيه رصيد الدين العام المحلي بنسبة ٩٤.٥% من مجمل الناتج المحلي.
- ✓ ١٠٠٤.٤ مليار جنيه رصيد الدين العام الخارجي (٥٥.٨ مليار دولار مضروباً في ١٨ جنيه/ للدولار) بنسبة ٣٦.٢% من الناتج المحلي الإجمالي.

كما تجدر الإشارة إلى أن هذه الرصيد لا يتضمن قرض صندوق النقد الدولي الذي تم الاتفاق عليه في نوفمبر الماضي، وغيره القروض الثنائية التي أبرمتها مصر مع عدد من الدول لتدبير الاحتياجات التمويلية اللازمة لتفعيل التعاقد مع صندوق النقد الدولي.

٤-٦- أثر تخفيض سعر الصرف على رصيد الدين العام المحلي والخارجي:

ويبين ذلك الجدول التالي:

جدول (٩): أثر تخفيض سعر الصرف على رصيد الدين العام المحلي والخارجي

البيان	رصيد الدين المحلي	رصيد الدين الخارجي	إجمالي الدين العام المحلي والخارجي	
			القيمة	نسبة للناتج
قبل تخفيض سعر الصرف	٢٦١٩.٦	٤٩٥.٤	٣١١٥	%١١٢.٤
بعد تخفيض سعر الصرف	٢٦١٩.٦	١٠٠٤.٤	٣٦٢٤	%١٣٠.٨

المصدر : البنك المركزي، التقرير المالي، ٢٠١٦.

٤-٧- عجز الموازنة والدين العام:

يمكن أن تنخفض نسبة هذا الدين للناتج إلى ١٢١.٥% في يونيه ٢٠١٧ إستنادا إلى إفتراضين

الأول: زيادة الناتج المحلي في عام ٢٠١٦/٢٠١٧ ليصل إلى ٣٢٤٦.٥ مليار جنيه بمعدل نمو حقيقي يصل إلى ٥.٢%.

الثاني: ثبات رصيد عجز الموازنة في عام ٢٠١٦/٢٠١٧ عند قيمته المقدره في مشروع الموازنة وهي ٣٢٠ مليار جنيه، بنسبة ٩.٨% من الناتج المحلي الإجمالي.

٤-٨- عجز الموازنة والدين العام:

وواقع الأمر ان التحليلات تشير إلى إمكانية حدوث زيادة كبيرة في رصيد عجز الموازنة المحقق عن قيمته المقدرة في مشروع موازنة ٢٠١٧/١٦ نتيجة للقرارات الاقتصادية الأخيرة وعلى رأسها زيادة أسعار الفائدة المحلية وتخفيض قيمة الجنيه مقابل الدولار فضلا عن الأتي:

- **ارتفاع تكلفة بعض بنود الدعم:** وفي مقدمتها دعم المنتجات البترولية ودعم السلع التموينية، خاصة وأن حسابات هذه الأنواع من الدعم تتوقف على قيمة الجنيه المصري أمام الدولار. وتجدر الإشارة إلى أن موازنة ٢٠١٧/١٦، كانت قد رصدت ١١٠ مليار جنيه لبرامج الدعم السلعي على أساس سعر صرف ٩ جنيه/للدولار.
- **إرتفاع التكلفة الإستثمارية للمشروعات المدرجة بالخطة:** لإرتفاع أسعار الخامات وغيرها.
- **ارتفاع تكلفة تدبير احتياجات الجهاز الإداري من المستلزمات السلعية والخدمية.**

٤-٩- سيناريوهات زيادة الدين العام المحلي والخارجي بنهاية يونيه ٢٠١٧:

ويبين ذلك الجدول التالي:

جدول (١٠): سيناريوهات زيادة الدين العام المحلي والخارجي بنهاية يونيه ٢٠١٧

التوقعات	رصيد الدين العام المحلي والخارجي *	الناتج المحلي الاجمالي "مليار جنيه"	نسبة الدين العام للناتج %
نفس رصيد عجز الموازنة (٣٢٠ مليار جنيه)	٣٩٤٤	٣٢٤٦.٥	%١٢١.٥
سيناريو (١): رصيد عجز الموازنة (٤٢٠ مليار جنيه)	٤٠٤٤		%١٢٤.٦
سيناريو (٢): رصيد عجز الموازنة (٥٢٠ مليار جنيه)	٤١٤٤		%١٢٧.٧

المصدر: البنك المركزي، التقرير المالي، ٢٠١٦.

(*) هذا الرصيد تم حسابه على أساس أن الدين العام الخارجي بلغ ٥٥.٨ مليار دولار؛ حيث يبلغ رصيد الدين الخارجي لمصر ٨٠ مليار دولار بنهاية يونيه ٢٠١٧، أي بزيادة تصل إلى نحو ١٤.٢ مليار دولار (تعادل ٢٥٦ مليار جنيه)تضاف إلى رصيد الدين العام.

(كل زيادة ١٠٠ مليار في رصيد العجز ترفع نسبة الدين للناتج بمقدار ٣%).

المحور الثالث

قياس أثر الصناعة والصناعات التحويلية علي النمو الاقتصادي في مصر

تبين من نتائج التحليل القياسي، ما يلي:

١ – نتائج اختبار الفرضية البحثية، القائلة:

"هناك أثر إيجابي للصناعة عامة والصناعة التحويلية خاصة علي النمو الاقتصادي في مصر":

اتضح من التحليل الاحصائي عدم صحة هذه الفرضية فيما يتعلق بالصناعة عامة، وصحتها فيما يتعلق بالصناعات التحويلية، وذلك كما في معادلة الإنحدار (Multiple regression) التالية[1]:

$$Y = 15.7 - 0.126X_1 - 0.152\ X_2 - 2.006\ X_3 + 0.35\ X_4 - 0.085\ X_5 + 0.172\ X_6 + 0.361\ X_7 - 0.034\ X_8 + 0.088\ X_9 + 0.012\ X_{10} - 0.462\ X_{13} - 0.063\ X_{14}$$

وبالنظر إلي معادلة الإنحدار السابقة، يلاحظ الأتي:

أ– عدم صحة الفرضية بالنسبة لمتغيرات قطاع الصناعة عامة (X_1، X_2، X_3):

حيث X_1 تمثل القيمة المضافة للصناعة الي اجمالي الناتج المحلي، X_2 تمثل صادرات السلع المصنعة، X_3 تمثل العاملون في الصناعة، فقد جاءت إشارة كل المعاملات سالبة، مما يعني أن هناك علاقة عكسية بين هذه المتغيرات وبين النمو الاقتصادي، وربما لا يتماشي ذلك مع افتراضات النظرية الاقتصادية، وقد يرجع ذلك إلي العديد من العوامل، أهمها عدم الاستقرار السياسي وخاصة بعد أحداث ٢٠١١، مما أدي إلي هروب العديد من الاستثمارات الأجنبية والمحلية إلي الخارج، وكذلك غلق العديد من المصانع بسبب هذه الأحداث.

ب– صحة الفرضية بالنسبة لقطاع الصناعة التحويلية (X_4):

حيث X_4 تمثل القيمة المضافة للصناعة التحويلية الي اجمالي الناتج المحلي، فقد جاءت إشارة المعامل موجبة، ويعني أن هناك علاقة طردية بين الصناعة التحويلية وبين النمو الاقتصادي، وهذا يتفق مع افتراضات النظرية الاقتصادية.

ج– تم استبعاد كل من (X_{11}، X_{12}):

X_{11} وهو يمثل التكوين الرأسمالي X_{12} وهو معدل التضخم، وذلك لعدم وجود تأثير لهما.

د– أما بالنسبة لباقي المتغيرات (X_5، X_6 X_7، X_8 X_9، X_{10} X_{13}، X_{14}):

X_5 وهي تمثل صافي الميزانية، جاءت إشارة المعامل بالسالب، مما يعني وجود علاقة عكسية، وهذا يتماشي مع فروض النظرية الاقتصادي، وذلك لأن الميزانية تحقق عجزاً باستمرار.

X_6: الديون الخارجية، جاءت إشارة المعامل بالموجب، مما يعني وجود علاقة طردية، ويرجع هذا إلي تراجع الديون الخارجية من بعد عام ١٩٩٠، بسبب مشاركة مصر في حرب تحرير الكويت مما أدي إلي إسقاط جزء كبير من الديون الخارجية.

X_7: صافي الميزان التجاري، جاءت إشارة المعامل بالموجب، مما يعني وجود علاقة طردية، ويرجع هذا إلي تراجع العجز في الميزان التجاري من بعد عام ١٩٩٠ حتي عام ٢٠٠٦.

---

(١) الملحق، ص ص ١ – ٩.

X_8: الايرادات النفطية، جاءت إشارة المعامل بالسالب، مما يعني وجود علاقة عكسية، ولن كان هذا لا يتماشي مع فروض النظرية الاقتصادي، وقد يرجع ذلك إلي تراجع أسعار النفط في الفترة الأخيرة بصورة حادة.

X_9: الاستثمار الأجنبى المباشر، جاءت إشارة المعامل بالموجب، مما يعني وجود علاقة طردية، ويتماشي هذا مع فروض النظرية الاقتصادي.

X_{13}: معدل البطالة، جاءت إشارة المعامل بالسالب، مما يعني وجود علاقة عكسية، ويتماشي هذا مع فروض النظرية الاقتصادي.

X_{14}: الإيرادت السياحية، جاءت إشارة المعامل بالسالب، مما يعني وجود علاقة عكسية، ولن كان هذا لايتماشي هذا مع فروض النظرية الاقتصادي، ويرجع ذلك إلي التذبذب المستمر في إيرادات السياحة، وبسبب الأحداث السياسية والإرهابية التي تتعرض لها مصر باستمرا، فخلال فترة التسعينيات تعرضت مصر لموجة من الإرهاب، وأشهرها حادثة الأقصر، وبعد أحداث الربيع العربي والتي أدت إلي تراجع حاد في الإيرادات السياحية لعدم الاستقرار الأمني.

٢ – لمعرفة أكثر المتغيرات المستقلة تأثيراً علي النمو الاقتصادي (Stepwise regression):

اتضح أن المتغير (X_7) صافي الميزان التجاري، وكذلك المتغير (X_{11}) وهو يمثل التكوين الرأسمالي، هما أكثر المتغيرات المستقلة تأثيراً علي النمو الاقتصادي، ويتمثل ذلك في معادلة الإنحدار التالية:

$$Y = 9.473 + 0.264\ X_7 - 0.588 X_{11}$$

- **النتائج:**

١ – نتائج اختبار الفرضية البحثية، القائلة:

"هناك أثر إيجابي للصناعة عامة والصناعة التحويلية خاصة علي النمو الاقتصادي في مصر":

اتضح من التحليل الاحصائي عدم صحة هذه الفرضية فيما يتعلق بالصناعة عامة، وصحتها فيما يتعلق بالصناعات التحويلية، وذلك كما في معادلة **الإنحدار** (Multiple regression) التالية:

$$Y = 15.7 - 0.126X_1 - 0.152\ X_2 - 2.006\ X_3 + 0.35\ X_4 - 0.085\ X_5 + 0.172\ X_6 + 0.361\ X_7 - 0.034\ X_8 + 0.088\ X_9 + 0.012\ X_{10} - 0.462\ X_{13} - 0.063\ X_{14}$$

وبالنظر إلي معادلة الإنحدار السابقة، يلاحظ الآتي:

أ- عدم صحة الفرضية بالنسبة لمتغيرات قطاع الصناعة عامة (X_1, X_2, X_3):

حيث X_1 تمثل القيمة المضافة للصناعة الي اجمالي الناتج المحلي، X_2 تمثل صادرات السلع المصنعة، X_3 تمثل العاملون في الصناعة، فقد جاءت إشارة كل المعاملات سالبة، مما يعني أن هناك علاقة عكسية بين هذه المتغيرات وبين النمو الاقتصادي، وربما لا يتماشي ذلك مع افتراضات النظرية الاقتصادية، وقد يرجع لعدم الاستقرار السياسي وخاصة بعد أحداث ٢٠١١.

ب- صحة الفرضية بالنسبة للقيمة المضافة للصناعة التحويلية لاجمالي الناتج المحلي (X_4):

حيث X_4 تمثل القيمة المضافة للصناعة التحويلية الي اجمالي الناتج المحلي، وجاءت إشارة المعامل موجبة، أي العلاقة طردية بين الصناعة التحويلية وبين النمو الاقتصادي، ومتفقاً مع افتراضات النظرية الاقتصادية.

٢ -بالنسبة لدور الصناعة عامة والصناعة التحويلية خاصة في التنمية الاقتصادية في مصر:

أ- دور الصناعة التحويلية في التنمية الاقتصادية في مصر:

- مساهمة الصناعات التحويلية في القيمة المضافة الإجمالية:

تراوحت نسبة القيمة المضافة للصناعة التحويلية إلي الناتج المحلي الإجمالي من (١٥.٩%- ١٨.٣%) خلال الفترة من (٢٠٠٤- ٢٠١٦).

- عدد المنشآت الخاصة بالصناعة التحويلية:

تشير بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن عدد المنشآت الخاصة الصناعية إرتفع من ٨٩٨٠ منشأة في عام ٢٠٠٤ إلى ٩١٢٤ منشأة في عام ٢٠١٠ بزيادة قدرها ١٤٤ منشأة بنسبة زيادة لا تتجاوز ٢%، ولكنها انخفضت لتصل إلى ٨٣٥٥ منشأة في عام ٢٠١٣ بانخفاض قدره ٧٦٩ منشأة بسبب الأحداث السياسية في عام ٢٠١١.

- نسبة الاستثمارات المخصصة للصناعات التحويلية من إجمالي الاستثمارات:

تستأثر الصناعات التحويلية بأكبر نسبة من إجمالي الاستثمارات بنسبة ٢٢%، كما أن القطاعات الخمسة الأولى تستأثر بالنصيب الأكبر من الاستثمارات الإجمالية المنفذة بنسبة ٦٣,٢%، وباقي القطاعات بنحو ٣٦,٨%، واستأثرت الصناعة وحدها بنسبة ٣٣,٢% من الإجمالي، وذلك ما بين صناعات تحويلية واستخراجية.

ب- دور الصناعة عامة في التنمية الاقتصادية في مصر:

✓ إجمالي الصادرات السلعية المصنعة:

يتضح أن متوسط إجمالي الصادرات السلعية المصنعة خلال الفترة بلغ نحو ٥.٤ مليار دولار بحد أدنى ١.٢مليار دولار عام ١٩٩٣ وبحد أقصى نحو ١٣ مليار دولار عام ٢٠١٤.

كما يلاحظ أن إجمالي الصادرات السلعية المصنعة قد تأثر بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والمحلية، ففي ٢٠٠٩ تراجع إجمالي الصادرات السلعية المصنعة من ١٠.٩ مليار دولار عام ٢٠٠٨الي ١٠.١ مليار دولار عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨.

✓ نسبة الصادرات السلعية المصنعة الي إجمالي الصادرات السلعية:

يتضح أن متوسط نسبة الصادرات السلعية المصنعة الي إجمالي الصادرات السلعية خلال الفترة بلغ نحو ٣٨% بحد أدنى ١٨.٨% عام ٢٠٠٧ وبحد أقصى نحو ٥٣.٩% في عام ٢٠١٦.

وتأثرت نسبة الصادرات السلعية المصنعة لإجمالي الصادرات السلعية بالأحداث السياسية العالمية، ففي عام ٢٠٠١: تراجعت نسبة الصادرات السلعية المصنعة لإجمالي الصادرات السلعية من ٣٨.٤%عام ٢٠٠٠الي ٣٢.٧% عام ٢٠٠١ متأثرة بأحداث (١١) سبتمبر ٢٠٠١

✓ **نسبة الصادرات السلعية المصنعة إلي إجمالي الصادرات السلعية والخدمية:**

يتضح أن متوسط نسبة الصادرات السلعية المصنعة الي إجمالي الصادرات السلعية والخدمية بلغ نحو ١٧.٨% بحد أدنى ١٠% عام ١٩٩٣ وبحد أقصى نحو ٣١.٤% في عام ٢٠١٦.

كما يلاحظ أن نسبة الصادرات السلعية المصنعة لإجمالي الصادرات السلعية والخدمية قد تأثر بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والمحلية، ففي عام ٢٠٠١ تراجعت نسبة الصادرات السلعية المصنعة لإجمالي الصادرات السلعية والخدمية من ١٦.٧% عام ٢٠٠٠ الي ١٣.٥% عام ٢٠٠١ متأثرة بأحداث (١١) سبتمبر عام ٢٠٠١.

✓ **العاملون في قطاع الصناعة:**

تشكل نسبة العاملين في قطاع الصناعة إلي إجمالي العاملين في مصر المرتبة الثالثة والأخيرة بمتوسط بلغ ٢٢.٨%، وبحد لأدني ١٩.٨% عام ٢٠٠٣، وبحد أقصي ٢٥.٩% عام ٢٠١٠.

وتأثرت نسبة العاملين في قطاع الصناعة إلي إجمالي العاملين بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والمحلية، ففي عام ٢٠١٣ تراجعت نسبة العاملين في قطاع الصناعة الي إجمالي العاملين من ٢٤.٩% في عام ٢٠١٢ الي ٢٤.١% في عام ٢٠١٣ متأثراً بأحداث ٢٠١١.

✓ **تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعة:**

يتضح أن متوسط القيمة المضافة للصناعة خلال الفترة بلغ نحو ٤٨.٣ مليار دولار بحد أدنى ١١.٨ مليار دولار في عام ١٩٩٠ وبحد أقصى ١٢١.٩ مليار دولار عام ٢٠١٤.

وتأثرت القيمة المضافة للصناعة بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والمحلية، ففي عام ٢٠١٦ تراجعت القيمة المضافة للصناعة من ١٢١.٩ مليار دولار في عام ٢٠١٥ الي ١٠٨.١ مليار دولار عام ٢٠١٦ بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي في مصر من بعد أحداث ٢٠١١.

كما تراوحت نسبة القيمة المضافة للصناعة الي إجمالي الناتج المحلي (٢٧.٣%- ٣٩.٩%) والي إجمالي القيمة المضافة من (٢٨.٧%- ٣٨.٦%).

ويلاحظ أن قطاع الصناعة حل ثانياً من حيث القيمة المضافة بعد قطاع الخدمات، والذي تراوحت قيمته الي إجمالي الناتج المحلي من (٤٤.٧%-٥٤.٥%).

- التوصيات:

١- ضرورة تحقيق الاستقرار السياسي والأمني بالبلاد كخطوة أولية وضرورية.

٢- لابد من محاولة البحث عن مصادر أخري بديلة للنفط والغاز، لأن أي مشاكل متعلقة بالنفط، كما حدث بعد ثورات الربيع العربي سوف يؤثر بالسلب علي الاقتصاد المصري.

٣- إن إتخاذ السياسات الهادفة ومن بينها القوانين الخاصة بمصادر تلوث الهواء كالضرائب علي الكربون مثلاً من شأنها ترشيد الاستهلاك للوقود سواء في قطاع النقل أو القطاعات الصناعية الأخري، كما أن ترشيد استخدام الطاقة في القطاع الصناعي بادخال التكنولوجيا الحديثة النظيفة وزيادة الكفاءة في الانتاج وترشيد استهلاك المنتجات التي يدخل في انتاجها موارد الطاقة من ماء وكهرباء ومنتجات صناعية أخري من أهدفها الحفاظ علي البيئة وتوازنها.

٤- العمل علي الاستفادة من الميزة النسبية بالنسبة للصناعات التحويلية التي تقوم أساساً علي استخدام الموارد المحلية، وخاصة الغاز والبترول، مما يشكل حافزاً لرؤس الأموال الأجنبية للمشاركة في هذه المشروعات، فضلاً علي تحقيق التكامل الأمامي والخلفي بين الصناعات المحلية مما يدعم هيكل البنيان الصناعي للاقتصاد المصري.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١. آدم مهدي أحمد، العولمة وعلاقتها بالهيمنة التكنولوجية، (القاهرة: الشركة العالمية، ٢٠٠١).

٢. اسلام عبد السلام رجب علي، دور المجتمعات الصناعية المتكاملة في النهوض بالصناعة المصرية: بالتطبيق علي الصناعات الجلدية، رسالة ماجستير، (جامعة عين شمس: كلية التجارة، ٢٠١٤).

٣. أيمن حسن كمال، دراسة تحليلية لأداء قطاع الصناعات التحويلية في نيجيريا منذ عام ١٩٨٦، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠١٣).

٤. البنك الأهلي، النشرة الاقتصادية، ٢٠١٢.

٥. البنك الدولي، التقارير المالية، سنوات مختلفة.

٦. البنك المركزي المصري، التقارير المالية، سنوات مختلفة.

٧. جودة حسنين جوده، جغرافية أسيا الإقليمية، (الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٩٧).

٨. خالد مصطفى قاسم، الطاقة الاستيعابية للاستثمار بين التقويم واستراتيجيات التصنيع، (الأسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٦).

٩. رأفت شفيق بساده، مفهوم التخطيط الصناعى، معهد التخطيط القومى مذكرة داخلية (٢٦٣) يوليو ١٩٧٢.

١٠. رأفت شفيق بساده، إدارة التنمية فى دولة الكويت، الندوة الثانية للإدارة العليا عن الإدارة الكويتية فى مواجهة الثمانينات، الكويت ٢١-٢٤ دسمبر ١٩٧٥.

١١. رأفت شفيق بساده، مستقبل الصناعة وقضية التصنيع، مذكرة خارجية رقم ١٣٣٧.

١٢. سلطان فولي حسن، جغرافية الصناعة، (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠٠٨).

١٣. صلاح عباس، العولمة وأثارها في البطالة والفقر التكنولوجي في العالم الثالث،(الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٤).

١٤. عبد الرحمن ناصر سعدون، افريقيا التمويل والتنمية، (ليبيا: سبها، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، الهيئة العامة للبحث العلمي، ١٩٩٣).

١٥. فلاح خلف علي الربيعي، قطاع الصناعة التحويلي وعملية التحول الهيكلي في الاقتصاد الليبي، مجلة بحوث عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، عدد ٣١/٣٠، ٢٠٠٣.

١٦. محمد زوزي، تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر: دراسة حالة ولاية غرداية، رسالة دكتوراه، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ٢٠١٠).

١٧. محمود عثمان علي، العلاقات الاقتصادية الدولية والتمويل الدولي، (عمان: دار الأرقم، ٢٠١١).

١٨. مدحت محمد العقاد، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، (جامعة الزقازيق: كلية التجارة، ٢٠٠٦).

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Http://ejabat.google.com/ejabat/thread?tid=35if32a8703e9499.
2. Omneia Helmy (June 2009), "ICT Services without Borders: An Opportunity for Egypt ?" **ECES, Working Paper No. 150**, p.3.
3. Salem |Ahmed M Abdulla Alfergani," An Emplrical Analysis of Libyan Business Environment and foreign direct investment", **Athesis submitted for the Degree of Doctor of philosophy (phD)** 2010 p.3.
4. Uncted,,Transnational Corporations and Export Competiveness overview, New york and Geneva,**World Investment Report**,2002.